



PROVISIONAL

A/38/PV.35
2 November 1983

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والثلاثين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الثلاثاء، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣، الساعة ١٥/٠٠

(بنما)	السيد ايوكا	الرئيس:
(نيبال)	السيد بات	نم:
	(نائب الرئيس)	

— الحالة في كمبوتشيا [٢٣]

(أ) تقرير الأمين العام

(ب) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية بالكلمات الملقاة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة. أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات: Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

83-64204/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠البند ٢٣ من جدول الأعمالالحالة في كموتشيا :(أ) تقرير الأمين العام (A/38/513)(ب) مشروع القرار (A/38/L.2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : بعد ظهر اليوم ستبدأ الجمعية
نظر البند ٢٣ من جدول الأعمال المعنون " الحالة في كموتشيا " . وتقرير الأمين العام
وارد في الوثيقة A/38/513 وقد تم تعميم مشروع قرار في الوثيقة A/38/L.2 . وفي هذا
الصدر أود أن أعلن أن الدول التالية أصبحت من المشتركين في تقديم مشروع هذا القرار:
جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية المانيا الاتحادية ، انتيغوا وبربودا ، اوروغواي ، ايطاليا ،
بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، باكستان ، بلجيكا ، بنغلاديش ، تركيا ، تشاد ، جزر سليمان ،
جزر القمر ، الجمهورية الدومينيكية ، الدانمرك ، زائير ، ساموا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت
وجزر غرينادين ، السنغال ، سوازيلند ، الصومال ، عمان ، غامبيا ، فيجي ، كندا ، كوستاريكا ،
كولومبيا ، لكسمبرغ ، ليبيريا ، مديف ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،
موريتانيا ، النرويج ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، هايتي ، هندوراس ، هولندا
واليابان .

وقبل أن أعطي الكلمة للمتحدث الأول ، أود أن اقترح أن تقفل قائمة المتكلمين
في المناقشة حول هذا البند غدا الاربعاء ٢٦ تشرين الأول / اكتوبر الساعة ١٢ ظهرا .
إذا لم تكن هناك اعتراضات على اقتراحي فسيتقرر ذلك .
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : بناء على ذلك أطلب من المندوبين

الراغبين في الاشتراك في المناقشة أن يقوموا بتسجيل اسمائهم بأسرع وقت ممكن .
أدعو الآن ممثل كويا الذي طلب الكلام في نقطة نظام .

السيد روا كورى (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد طلبت الكلام في نقطة نظام قبل أن نبدأ مناقشة البند ٢٣ من جدول الأعمال المطروح علينا ، نظرا لأن هناك مسألة ذات الحاحية شديدة ترغب حكومتي في ابلاغها الى الجمعية العامة حتى تدرج في سجلاتها . فأنا مضطر أن أشجب الاحداث بالفة الخطورة التي تجرى في جمهورية غرينادا التي وقعت صباح اليوم ضحية عدوان عسكري قامت به القوات البحرية والبرية والجوية التابعة للولايات المتحدة ، بالانتهاك الصارخ لبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي . وفي غمار ذلك العدوان تعرّض العاملون الكوبيون من عمال البناء وزملائهم والأطباء والمرضى والمدرسين والعمال لهجمة اجرامية غادرة وبماغته شنتها قوات من اسطول وجيش الولايات المتحدة استخدمت فيها المدفعية والطائرات العمودية وطائرات القتال الأخرى .

ويقوم الأفراد الكوبيون الذين كانت لديهم تعليمات بالدفاع عن أنفسهم في حالة الهجوم عليهم ، بالدفاع ببطولة في مناطق عملهم واقامتهم في ظروف غير متكافئة ، ويقدمون للعالم مثلا على البطولة والتضامن والموضوعية سيصبح رمزا لارادة الشعوب في مقاومتها للسياسة العدوانية الاجرامية الفاشية اللامبررة التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة . فمنذ الساعة التاسعة وأربع دقائق صباح اليوم بتوقيت كوبا جاءت الاخبار بأن المعتدين قد أوقعوا ضحايا ، ولو أنه لا توجد لدى أرقام محددة عن أعداد القتلى والجرحى من عمال البناء وزملائهم ، ورغم أنه لا توجد لدينا معلومات محددة ، الا أننا أبلغنا أن المحاربين الغريناديين يقومون بمقاومة عنيفة للغزاة الابراليين .

ان دماء عمال البناء الكوبيين وزملائهم التي سفكت ودماء الثوار الغريناديين التي اريقت دفاعا عن سيادة غرينادا واستقلالها وحريرتها ستشكل اداة دائمة للغزاة الابراليين والذين يخذونهم كحلفاء ، بالمناقضة السافرة للمصالح الحيوية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي .

لقد طلبت نيكاراغوا عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن للنظر في هذه الأعمال المشينة ، ونحن نأمل أن تعرب الدول الاعضاء في هذه المنظمة بوضوح عن ادانتها للغزو الابرالي لجمهورية غرينادا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ادعو وزير خارجية الفلبين السيد

رومولو لتقديم مشروع القرار A/38/L.2 .

السيد رومولو (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحو لسي

أن أبدا باقتباس : " ينبغي أن نكرر الحقيقة المرة تلو المرة . . " أن هذه الكلمات الخالدة صدرت عنكم ، ياسيدى الرئيس ، في خطابكم من فوق هذه المنصة في العام الماضي . انني أكرر هذه الكلمات لأنها تقدم السبب الذى نقوم من أجله ، مرة أخرى ، بالنظر فى موضوع الحالة في كموتشيا .

في هذه الحالة ما هي تلك الحقيقة التي يتعين أن نعيد تأكيدها ؟ هذه هي الحقيقة : ان كموتشيا الديمقراطية ، وهي عضو في الأمم المتحدة وقعت ضحية العدوان المسلح من جانب فييت نام بالانتهاك لميثاقنا ، ومازالت القوات العسكرية الاجنبية تحتل كموتشيا . وعن طريق الاستخدام السافر للسلاح ، فرضت قوات الاحتلال حكومة وهمية على شعب كموتشيا . وأخيرا مازال شعب كموتشيا محروما من حقه في اختيار حكومتهم بطريقة حرة .

وهذه هي السنة الخامسة على التوالي التي تبحث فيها الجمعية مسألة كموتشيا . وفي السنوات الأربعة المنصرمة أكدت الاغلبية الساحقة من أعضاء المنظمة العالمية هذه الحقيقة بأعداد تتزايد باستمرار . وفي الدورة السابقة للجمعية صوتت ١٠٥ دولة عضوا بالضبط لصالح قرار تجديد التأكيد على حقيقة كموتشيا .

واليوم ، وبعد مرور سنة ، مازالت كموتشيا بلدا تحت وطأة الاحتلال العسكري الأجنبي . انه لمن دواعي الأسف العميق أن تجاهلت فييت نام ومازالت تتجاهل نداء المجتمع الدولي الجلي بوضع حد لاحتلال عسكري غير مشروع .

ومع ذلك ، لا يجب أن يعوقنا هذا عن الوفاء بالتزامنا تجاه منظماتنا والمجتمع الدولي بأسره بتكرار الحقيقة الخاصة بكمبوتشيا المرة تلو الأخرى حتى تظل مسألة كمبوتشيا حية ومن واجبنا أن نبقىها حية . ونؤكد بحزم اقتناعنا بأن الحل العادل والدائم لمشكلة كمبوتشيا يقتضي انسحاب جميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا ، واستعادة شعب كمبوتشيا لحقه في تقرير المصير ، واستعادة كمبوتشيا لاستقلالها ، وسيادتها وسلامتها الإقليمية ، تحت الضمانات الدولية الواجبة .

لقد كان تأييد الجمعية العامة السخي لكمبوتشيا الديمقراطية مشجعا على احراز نتائج مثمرة من حيث دفع فرص التسوية السياسية الشاملة قدما . ومن الواضح أن الائتلاف الكمبوتشي الذي يرأسه الامير نوروم سيهانوك قد أقحم تماما من كانوا ينتقصون من قدرة في مبدأ الأمر . فقد بقي الائتلاف على قيد الحياة خلال سنته الاولى الصعبة على خلاف ما تم التكهّن به من انهياره . فالوحدة الداخلية والترابط بين أعضاء الائتلاف يزدادان وضوحا ؛ ولم تعد ثمة شك في قدرته على اجتذاب التأييد الشعبي وتعبئته داخل كمبوتشيا . لقد أصبح الائتلاف دون أدنى شك نقطة التقاء للوطنيين الكمبوتشيين الذين يعارضون الاحتلال العسكري لأرضهم .

وقد واكب نجاح الحكومة الائتلافية في المجال الدولي ازدياد قوتها العسكرية . وتكشف التقارير الواردة من الميدان عن قدرة قوات الائتلاف على خوض غمار عمليات عسكرية تشترك فيها وحدات كبيرة لا في المناطق القريبة من الحدود التايلندية الكمبوتشية فحسب ، بل وفي عمق الأراضي الكمبوتشية .

ويبين تقدير تقريبي أن أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ كمبوتشي قد انتقلوا الى الأراضي التي تسيطر عليها قوات الائتلاف ، وهو مؤشر ممتاز لتزايد التأييد الشعبي لحكومة الائتلاف . وقد شجع هذا ، بدوره ، خروج وحدات عسكرية وكوادر مدنية على حكومة هنغ سامرين وانضمامها الى الائتلاف .

والذي نستطيع أن نقوله الآن هو أن فعالية جيش هنغ سامرين وامكانية الاعتماد عليه أصبحتا موضع شك جدى . ان تكلفة الاحتلال العسكري لكمبوتشيا من حيث الرجال والموارد تتزايد بمعدل يومي يشير القلق بالنسبة لقوات الاحتلال الفيتنامية .

ومع ذلك ، فإنه من الافتقار الى الحكمة أن نقول انه بقدر ما كان نجاح قوات الائتلاف من الناحيتين السياسية والعسكرية مشجعا ، لم تكن ضريبة احتلال كموتشيا فادحة بالنسبة للشعب الكموتشي . فقد كانت التكلفة لا تقدر من حيث الخسائر في الأرواح والممتلكات التي دمرت ، والتمزق العام في المجتمع ، والتدمير المتعمد للهوية الثقافية للكموتشيين فوق كل ذلك ، فهي كلفة باهظة ، ويمكن - ما لم يوضع حد لها - أن تتخذ أبعاد التدمير الوطني الشامل .

في الأزمنة القديمة كان الغزاة يضمنون خضوع ضحاياهم عن طريق حرق الأرض بالملح لكن غزاة كموتشيا اكثر دها* من ذلك . فبنا* على شهادة المراقبين - سوا* الدبلوماسيين أو الخصوصيين - احتل أكثر من نصف مليون من الغييتناميين والذين من أصل فييتنامسي القرى والمدن الكموتشية في نزوح اقتصادي يذكرنا بالمغامرين التجاريين الأمريكيين في فترة ما بعد الحرب الأهلية . فبعد أن حرم الغزاة الشعب الكموتشي من حقوقه السياسية، عقدوا العزم الآن على حرمانه من حقوقه الاقتصادية أيضا . ففي كموتشيا ، يرفع الاستعمار رأسه القبيح مرة أخرى كراس الأفعى ، في هيئته التقليدية .

وقد لاحظ وزير خارجية فييت نام في بيانه أمام الجمعية في اوائل هذا الشهر انه :

" كانت منطقة جنوب شرقي آسيا طيلة العقود الأربعة الماضية المنطقة الوحيدة في العالم التي قاست من حروب مستمرة ، كانت أكثرها دموية حرب فييت نام . وفي الوقت الحالي لاتزال المنطقة تفتقر الى السلم والاستقرار ."

(A/38/PV.24 ، صفحة ٢٨)

ان هذه نظرة ثاقبة ، ان لم تكن أي شيء آخر . ومما لا ريب فيه ، أن بلادى، شأنها في ذلك شأن البلدان الاخرى في جنوب شرقي آسيا ، ترغب اكثر ما ترغب في أن ترى نهاية للنزاع وعودة السلم والاستقرار الى جنوب شرقي آسيا .

ومن دواعي السخرية أن سبب النزاع وعدم الاستقرار الحاليين في جنوب شرقي آسيا يمكن بالتحديد في الحالة السائدة في كموتشيا . ان البلدان الاعضاء في رابطة أمم

جنوب شرقي آسيا تعتقد ، ولا تزال تعتقد ، انه ينبغي حل مشكلة كمبوتشيا على أساس تسوية سياسية شاملة تكون عادلة ومنصفة لجميع الأطراف المعنية . ونعتقد أن اعلان كمبوتشيا الذي أصدره المؤتمر الدولي بشأن كمبوتشيا عام ١٩٨١ يتضمن العناصر الاساسية لمشكل هذا الحل السياسي .

ولا تزال نهدى أسفنا لأن فبيت نام ، شأنها في ذلك شأن لاو ، لم تشترك فسي المؤتمر الدولي لكمبوتشيا . وقد اعتبرت كلا من قرار عقد المؤتمر الدولي لكمبوتشيا والاعلان الصادر عنه اجراء " مغلوطا " و " غير قابل للتطبيق " . ونرى أنه من الغريب ، ان لم يكن من غير اللائق ، ان يرفض عضو في الأمم المتحدة بصرف القرارات الصحيحة لمنظمتنا ، خاصة في هذه الحالة ، عندما تكون القرارات قد اتخذت بأصوات الأغلبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة .

ومع ذلك ، وافق أعضاء رابطة أم جنوب شرقي آسيا ، في رغبة صادقة للسعي الى مصالحة سياسية في كمبوتشيا ، على استقبال وزير خارجية فييت نام في عواصمهم ، أو تشاوروا معه في عدة مواقع مثل مقر الأمم المتحدة في نيويورك أو أثناء مؤتمر عدم الانحياز في نيودلهي . وفيما عدا ابراز الصحافة الاشتراكية في هانوي وغيرها لتلك الاتصالات باعتبارها أحداثا صحفية ، فان الاتصالات لم تؤد الا الى نتائج هزيلة .

ولم يرد ما يشير الى احراز أي تقدم حول تسوية سياسية لمشكلة كمبوتشيا ضمن جهود اللجنة المخصصة التابعة للمؤتمر الدولي لكمبوتشيا . كما انه لم يحرز أي تقدم فسي اجتماعات زعماء فييت نام ولاو مع الممثل الخاص للأمين عام الأمم المتحدة . وذلك ما يمكن أن نستشفه من تقرير الأمين العام . أن الفلبين والبلدان الاخرى في منطقة جنوب شرقي آسيا تشعر بالامتنان للأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوبيار ، ومثله الخاص ، السيد رفيع الدين أحمد ، ولرئيس وأعضاء اللجنة المخصصة للمؤتمر الدولي لكمبوتشيا لجهودهم القيمة في العمل على التوصل الى تسوية سلمية لمشكلة كمبوتشيا .

أود في هذا المقام أن أوجه انتباه الجمعية الى البيان المشترك لوزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا المعنون " نداء من أجل استقلال كمبوتشيا " . يعتبر ذلك البيان المشترك جهدا جديدا من جانب رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لجذب فييت نام ولا و ، والأطراف المعنية الأخرى للدخول في مشاورات مخصصة وجادة ، تدور تحديدا حول الخطوات الأولى التي يمكن اتخاذها سعيا وراء التسوية السياسية الشاملة لمشكلة كمبوتشيا. وفي رأينا أنه ينبغي أن تتضمن تلك الخطوات ما يلي :

أولا ، انسحاب القوات على مراحل وعلى أساس اقليمي . ويمكن البدء بالانسحاب من المناطق الواقعة في أقصى الغرب من أراضي كمبوتشيا بامتداد حدود تايلند وكمبوتشيا تبعا لجدول زمني محدد يتفق عليه ، مع أخذ النوايا المعلنة لفيت نام بالقيام بمثل هذا الانسحاب الجزئي في الاعتبار .

ثانيا ، احترام وقف لاطلاق النار في المناطق التي انسحبت منها القوات ، وتعريفها بأنها مناطق آمنة بالنسبة للمدنيين الكمبوتشيين النازحين تحت اشراف المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .

ثالثا ، ادخال قوات حفظ السلام أو مجموعات المراقبين للتأكد من اتمام الانسحاب الفعلي ، وتأمين احترام وقف اطلاق النار والمناطق المأمونة . ويلاحظ أن البيان المشترك لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا يتسم بالاعتدال في لغته ونبرته . فنحن لا نسعى لمواجهة أو اداة ، بل نناشد الجميع المحافظة على بقاء دولة كمبوتشيا وشعبها ، والتوصل الى تسوية سياسية يجرى التفاوض عليها في محفل مختص لتهيء الظروف اللازمة لاستعادة كمبوتشيا لاستقلالها وسيادتها .

ونأمل أن تستجيب فييت نام ومؤيدوها استجابة ايجابية متصفة بنفس هذا القدر من الاخلاص لندائنا العادل .

ان الدول المقدمة لمشروع القرار بشأن كمبوتشيا (A/38/L.2) الذي نبهته اليوم هي : انتيغوا وبربودا ، اندونيسيا ، اوروغواي ، ايطاليا ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، باكستان ، بلجيكا ، بنغلاديش ، تايلند ، تركيا ، تشاد ، جزر سليمان ، جزر القمر ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الجمهورية الدومينيكية ، الدانمرك ،

دومينيكا (كمنولث دومينيكا) ، زائير ، ساموا (الغربية) ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، سانت لوسيا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، الصومال ، عمان ، غامبيا ، الفلبين ، فيجي ، كندا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، لكسمبرغ ، ليبيريا ، ماليزيا ، ملديف ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، موريتانيا ، النرويج ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، هايتي ، هندوراس ، هولندا ، اليابان .

وكما تلاحظ الجمعية ، فان مشروع القرار يظل قريبا غاية القرب ، من حيث المضمون ، من القرار الذي اعتمده الجمعية في العام الماضي . وفي كل فقرة من فقرات المنطوق يكرر مشروع القرار الاقتناع أن سحب جميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا واستعادة وصون استقلالها وسيادتها وسلامتها الاقليمية وكفالة حق الشعب الكمبوتشي في تقرير مصيره ، وكذلك تعهد جميع الدول بعدم التدخل ، بأي شكل من الأشكال ، في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا هي المقومات الرئيسية لأي حل عادل ودائم للمشكلة الكمبوتشية .

ويسجل مشروع القرار كذلك التقدير لتقرير اللجنة المخصصة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، ويأذن للجنة المخصصة بالاجتماع عند اللزوم .

كما يؤكد النص كذلك القرار القاضي بعقد المؤتمر الدولي لكمبوتشيا في وقت مناسب ويجدر مناقشة جميع دول جنوب شرقي آسيا وغيرها من الدول المعنية أن تحضر دورات المؤتمر المقبلة .

كما يرجو مشروع القرار ، في فقرات المنطوق الأخرى ، من الأمين العام أن يواصل اجراء المشاورات مع المؤتمر واللجنة المخصصة ، وأن يقدم لهما المساعدة وأن يبذل مساعيه الحميدة من أجل الاسهام في ايجاد تسوية سياسية شاملة . ويعبر القرار ايضا عن عميق التقدير للبلدان المانحة ، وللأمم المتحدة ووكالاتها وغيرها من المنظمات التي قدمت مساعدة غوثية الى الشعب الكمبوتشي ، ويناشدها مواصلة تقديم مساعدات طوارئ ماثلة للكمبوتشيين الذين مازالوا يحتاجونها ، وخاصة أولئك الذين يوجدون على امتداد الحدود التايلندية الكمبوتشية وفي مراكز ايواء اللاجئين في تايلند .

ويحث القرار أخيرا بلدان جنوب شرقي آسيا على أن تقوم بمجرد تحقيق حل سياسي

شامل للنزاع الكمبوتشي ، ببذل الجهود مجددا من أجل اقامة منطقة سلم وحرية وحياد في جنوب شرقي آسيا .

تتقدم الدول الـ ٩٤ التي تبنت مشروع القرار ، بمشروع قرارها هذا لتنظر فيسه الجمعية العامة وتطلب الى جميع اعضائها تأييده .

وفي الختام ، فان الحالة في كمبوتشيا تمثل بؤرة واحدة فقط من بؤر النزاع العديدة في انحاء العالم . ان الحرب بين ايران والعراق وتصاعد التوتر في امريكا الوسطى ، والنزاع الذي طال أمده في أفغانستان تمثل جميعا أعراض مرض خبيث أصاب حياتنا المعاصرة . فهي أعراض خوف أساسي غير قابل للوصف لكنه حقيقي ، ينهش احشائنا جميعا . فالخوف والرعب باتا من خصائص حياتنا المتعسة الراهنة .

وحتى في الوقت الذي أتحدث فيه أمامكم فان الوضع في لبنان لا يزال غير مستقر ان أرواح ٢٠٥ أمريكي ، وعدد لم يتحدد بعد من شباب فرنسا قد ضاعت في انفجار فاجع دبره الارهاب المؤسسي . ومن سخرية الاقدار ان هؤلاء الرجال كانوا في لبنان في مهمة سلم . وتعرب الفلبين عن حزنها وتقدم خالص التعازي لحكومتى الولايات المتحدة وفرنسا .

ومع ذلك تظل مشكلة كمبوتشيا محك اختبار . وهي مشكلة يكمن حلها في حيز الاحتمال ، لو تحلينا بالشجاعة لكي نوقد شمعة السلم العالي الهشة من جديد .

سامدوك نوروم سيهانوك (كمبوتشيا الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لن أجازف اليوم بتحديد وقت هذه الجمعية بتكرار ما تشرفت بقوله في الدورة السابقة ، ومرة أخرى في ٤ تشرين الأول / اكتوبر الماضي فيما يتعلق بالحالة المؤسفة التي وصل اليها بلدى على مدى ما يقرب من خمسة أعوام . فكل الممثلين الحاضرين هذا يعلمون تماما الوضع القائم في كمبوتشيا ، وفي استطاعتهم أن يكونوا رأيا وما من شك في ان مشكلة كمبوتشيا تعتبر ذات اهمية قصوى للدول والحكومات والشعوب المطزمة بالعدل والحريية والسلم .

اسمحوا لي أن أحيى تلك الدول والحكومات والشعوب التي لم تتوقف عن العمل أو تكف عن رفع صوتها من أجل الحيلولة دون أن تغوص مشكلة كمبوتشيا - وهي مصدر اندال ومعاناة غير محتلة لشعب بأكمه كان بالأس سالما وسعيدا وفخورا بماضييه وحضارته - شيئا فشيئا في حالة من اللامبالاة وكخطوة اخيرة يعقبها ان تصبح المشكلة طى النسيان . فذلك النسيان سيكون في صالح حكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية التي غزت بلدى في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ ، وما زالت تحتله منذ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ ، وتعمل في الوقت الراهن بنشاط لكي تستعمره ماديا بالشروع اولا فى التوطين التدريجي المنظم لمواطنيها على أراضيها . وأولئك المستوطنون الفييتناميون ان يستولون على مواردنا التي لا تكاد تفي باحتياجات سكاننا ، قد أحدثوا اختلالا

ديموغرافيا سيصبح خطرا يتهدد هويتنا الوطنية ذاتها مستقبلا . وهذا هو السبب الذي دعا حكومتي الى ان تدين بشدة ، في بيانها المؤرخ ١٣ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣ الذي وزع في الامم المتحدة في الوثيقة A/38/510 ، هذه المحاولة لاستعمار كمبوتشيا ، وجعلها تشجب اي اتفاق مبرم بهذا الشأن ، الان او في أي وقت مقبل ، بين نظام بنوم بنه وجمهورية فييت نام الاشتراكية وهل هناك كارثة أسوأ من أن يفقد شعب من الشعوب هويته الوطنية ؟

وعلى المستوى الدولي ، ألحقت العساة الكمبوتشية الضرر بأمن واستقرار جميع الامم في جنوب شرقي آسيا . فمملكة تايلند باتت تتعرض ، بوجه خاص كما هو مبين في الوثيقة A/38/486 ، لانتهاكات يومية لأراضيها من جانب القوات العسكرية لجمهورية فييت نام الاشتراكية ، وقد ترتب على هذه الانتهاكات خسائر جسيمة في الأرواح . لذلك فان تبرئة ساحة جمهورية فييت نام الاشتراكية ، على النحو الذي تطلبه ، من نوب عدوانها واحتلالها واستعمارها لكمبوتشيا التي كانت في الماضي دولة عازلة بين الشرق والغرب ستكون بمثابة اغراء وتشجيع لفييت نام على التماهي في غزوها واستيعاب ما تغزوه من اراض أرضا وراء أخرى .

ان القبول بالأمر الواقع الفييتنامي في كمبوتشيا سيكون بمثابة احلال قانون الغابة محل القانون الدولي . ولكن أليس قانون الغابة هو ما تحاول جمهورية فييت نام الاشتراكية ان تفرضه على منظماتنا ؟ ان وزير خارجية فييت نام ، بعد ان وصف القرارات العادلة للامم المتحدة بأنها مغلوبة - لم يتردد في ان يقول امام هذه الجمعية في ٧ تشرين الاول / اكتوبر الماضي انه :

" اذا واصلت الامم المتحدة سيرها على هذا المنوال ستسوى قضية السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا خارج نطاق هذه المنظمة " (A/38/24 ص (٤١) .

وهذا معناه ان جمهورية فييت نام الاشتراكية التي تعلن دائما أنها المعقل الأممي للمعسكر الاشتراكي مع جنوب شرقي آسيا تريد ان تفرض سياستها التوسعية بقوة

السلاح على جميع بلدان المنطقة . ولقد حان الوقت لأن تتخلى فييت نام عن جميع أوهاها في هذا الميدان . وإذا ما استمرت في فرض هذه الحرب الآثمة على شعبنا الذي لا يتمنى سوى العيش في سلام داخل حدود بلاده ، فلن يكون أمامنا سوى الاستمرار في النضال حتى يزداد ترابنا اشتعالا تحت أقدام الغزاة الى ان يجبروا على الانسحاب نهائيا من كموتشيا .

ومن الحيوى ألا نفتح أية ثغرة في السد الذي يقف في وجه الغزوات الكبرى ، والا فسوف يكون ذلك بداية النهاية لسيادة العدل والقانون .

في العام الماضي وفي هذه الجمعية قامت ١٠٥ دولة تحترم ميثاق الامم المتحدة بالتصويت لصالح القرارات المعنية بكموتشيا ، واطاعة جميع القوات الأجنبية تحت الالتزام بالانسحاب من بلدنا ، واعادة حق تقرير المصير لشعبنا . فالنهب عن شعبي وحكومتى وبالاصالة عن نفسي أشكر بكل حرارة تلك الدول التي منحتنا تأييدها النجيل .

ان هذه الحلقة من الأصدقاء والاخوة مهما كانت كبيرة ، ينبغي أن تتسع أكثر مما هي عليه . ولهذا السبب أود أن أناشد الدول الأعضاء الأخرى كافة ، سواء تلك التي امتنعت عن التصويت ، أو التي صوتت ضد هذه القرارات من منطلق احترامها لدولة عظمى متحالفة مع فييت نام .

(سامدوك نوروم سيهانوك ،
كيبوتشيا الديمقراطية)

واسمحوا لي بأن أذكر تلك الدول بأن المشكلة لا تتمثل فيما إذا كانت تفضل كيبوتشيا الديمقراطية على الحكومة التي أوجدت في بنوم بنه ، فهي مشكلة اتخاذ قرار حول ما إذا كان من الواجب إعادة الاستقلال والسيادة والحرية والسلام إلى كيبوتشيا وشعبها . واني أقرر دون أن أخشى الوقوع في خطأ أنه لا توجد دولة ملتزمة بالسلم والعدل يمكن ان تعتقد ولو للحظة واحدة ان فريق الخونة المتواطئين مع قوات الاحتلال في بنوم بنه، ذلك الفريق الذي جلب إلى هناك في أذيال الأجانب ، والذي يعيش على كافة المستويات تحت السيطرة المستمرة لسلطات الاحتلال الفيتنامية ، يمثل أي جزء ، مهما صغر ، من الشعب الكيبوتشي ، أو ان ذلك الفريق يمكنه ان يشكل حكومة مستقلة ذات سيادة . وطلى أية حال ، تعلن حكومة كيبوتشيا الديمقراطية الائتلافية رسميا انها ترحب بأي كيبوتشي كويتي ، بصرف النظر عن ماضيه ، أجبر على خدمة المعتدين الفيتناميين ثم هجرهم للانضمام للمجتمع الوطني اما كواطن بسيط أو كمقاتل في سبيل قضية تحرير الوطن الام . وكما ان الحكومة الائتلافية ترحب ايضا بأي كيان آخر أو حزب سياسي كشریک ، بشرط ألا يخدم ذلك الكيان أو الحزب السياسي المعتدين الفيتناميين ويتحد مع الأمة وشعبنا من أجل النضال ضد المعتدين الفيتناميين بكافة الأشكال وطردهم من كيبوتشيا .

أود أن أطلب من كافة الوفود الحاضرة هنا بأن تعمل للسعي على قيام جمهورية فييت نام الاشتراكية وهي عضو كامل العضوية في الأمم المتحدة وملتزمة - تبعاً لذلك - أدبيات وسياسيا بقواعد الأمم المتحدة ، بأن تقبل أخيراً بالجلوس معنا في المؤتمر الدولي بشأن كيبوتشيا تحت رعاية الأمم المتحدة بهدف التوصل إلى تسوية عادلة ومشرفة لمشكلة كيبوتشيا . وسوف يشترك جميع الكيبوتشيين في الانتخابات العامة والحرية وتحت اشرف الام المتحدة ، بعد الانسحاب الكامل للقوات المسلحة الفيتنامية من كيبوتشيا ، وتنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة وإعلان المؤتمر الدولي حول كيبوتشيا .

وتلتزم الحركات الوطنية الثلاث المشتركة في حكومة كيبوتشيا الديمقراطية الائتلافية ، وكذا القوات المسلحة لتلك الحركات ، التزاماً رسمياً بعدم استخدام تلك القوات المسلحة

بأى شكل من الأشكال للتأثير على الاختيار الذى يمارسه الناخبون الكبووتشيون رجسالا ونساء ، أثناء تلك الانتخابات العامة . والالتزام سبقا باحترام اختيار مواطنينا الحسبر لمن ينتخبونهم من زعماء واحزاب سياسية لتشكيل الحكومة التى تحكم البلاد ، واحترام النظام الاقتصادى والسياسى الذى يفضلده اولئك الناخبون .

وانا ما استمرت فيبحث نام فى انتهاج ما ظلت تتتهجه من أساليب وأصرت علىسى تجاهل الأمم المتحدة وقواعد السلوك الدوليه الاولية ستجد نفسها بشكل متزايد فى طريق سدود وتضيق ما تبقى لها من احترام اكتسبته من العالم منذ وقت ليس ببعيد ، عن طريق نضالها التحررى .

واسمحوا لى أن أطلب من جميع الدول الأعضاء الأخرى المحبة للعدل أن تتفضل بالاعراب عن تأييد ها لاستعادة كبووتشيا وشعبها للاستقلال والسيادة والحرية والسلام . وفى هذا الخصوص أود ، بالنيابة عن شعب كبووتشيا وحكومة كبووتشيا الديمقراطية الائتلافية ، أن أكرر تهانينا الحارة امتناننا العميق لبلدان رابطة ام جنوب شرقي آسيا ، التى أوضحت من خلال جهود ها الدؤوبه والنبيلة فى تأييد قضيتنا العادلة مدى احترامها لاستقلال وحرية الدول والشعوب الأخرى ، والتزامها بالسلام والأمن والاستقرار فى العالم وبصفة خاصة فى جنوب شرقي اسيا كما أود أن أعرب عن امتناننا العظم لظك الدول الستى شاركت فى تقديم مشروع القرار A/38/L.2 ، والذى سيلقى فى اعتقادى تأييدا جماهريا من اصدقاء شعب كبووتشيا ، ممن يلتزمون بالدفاع عن حرية واستقلال وسيادة شعب كبووتشيا ، وكذلك ممن يقدرسون السلام والعدالة والقانون واليهيم جميعا أود أن أتقدم بخالص شكرنا . ان الشعب الكبووتشى لا يهدد أحدا ويود فقط العيش فى سلام فى ظل سيادة قوانينه .

وفىما يخص جمهورية فييت نام الاشتراكية فان موقفنا سيمصح وديا تجاهها وفقسا للمبادئ الخمسة للتعايش السلمى ، متى قبلت الالتزام بالتنفيذ الكامل للقرارات العادلة للأمم المتحدة بشأن كبووتشيا ، وهى القرارات الوحيدة الكهيلة بضمان الاستقرار والسلام والتقدم فى جنوب شرقي اسيا .

(سامدوك نوروم سيهانوك ،
كبتوشيا الديمقراطية)

وفي الختام ، يسعد وفد بلادى حقا أن يعرب ، بالنيابة عن كبتوشيا الديمقراطية ، عن عميق الامتنان للسفير ماساما سارى من السنغال ورئيس اللجنة المخصصة للمؤتمر الدولى حول كبتوشيا وكذلك للاعضاء الآخرين فى اللجنة المذكورة نظرا لاجلاسهم المستمر ، الذى يدعو الى الاعجاب ، لقضية السلام والعدل . وانا على ثقة من جهودهم النبيلة من أجل التوصل الى حل دائم وعادل لمسألة كبتوشيا ، وفقا للولاية التى أنيطت بهم من قبل المؤتمر الدولى بشأن كبتوشيا ، سوف تكفل بالنجاح . ونود ايضا ان نعرب مجددا عن تقديرنا الكبير للسيد ويليسالد باهر من النمسا ورئيس المؤتمر الدولى بشأن كبتوشيا لجهوده النبيلة من أجل استقلال كبتوشيا . وأخيرا نود الاعراب عن امتناننا العميق لأميننا العام السيد خافير بيريز دى كويار والى مثليه الخاصين لدور البارز والنشط الذى قاموا به بالنيابة عن الجمعية العامة دعما لدور المنظمة وصونا للسلام والأمن الدوليين .

السيد كورودا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس ،

حيث ان هذه هي المرة الاولى التى أتشرف فيها بالتحدث امام الجمعية ، اسمعوا لى قبل كل شيء أن اتقدم بتهنئتي الحارة اليكم لانتخابكم رئيسا للدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة . وأود أن أوكد لكم بأن وفد بلادى مستعد للتعاون معكم بقدر استطاعته وانتتم تقومون بالواجبات الضخمة لمنصبكم .

وانى ليسعدني ايضا ان أفتمم هذه الفرصة للاعراب عن تقديرنا لرئيس الدورة السابعة والثلاثين للاسلوب الفعال الذى أدى به مسؤولياته .

ان هذا هو العام الخامس على التوالي الذى تتناول فيه الجمعية العامة مسألة كمبوتشيا . فهي مسألة ظلت بغير حل . وما زال شعب كمبوتشيا محروما من ممارسة حقه في تقرير المصير ، وقد اضطرت اعداد كبيرة من أفرادها الى البحث عن الغذاء والمأوى والأمان في تايلند المجاورة وفي المنطقة الممتدة على طول حدود تايلند وكمبوتشيا .

ووفقا لتقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، يقيم حوالي ٦٥٠٠٠ من الكمبوتشيين المشردين في مخيمات تايلند ، انتظارا لاعادة توطينهم في بلدان العالم الثالث أو ضمان سلامة عودتهم الى ديارهم في كمبوتشيا . ويشير تقرير عمليات الغوث على الحدود للأمم المتحدة الى أن هناك حوالي ٢٣٠٠٠ شخص يقيمون في مخيمات على طول حدود تايلند وكمبوتشيا ، يعتمدون في بقائهم على قيد الحياة على المساعدات الانسانية التي يقدمها المجتمع الدولي لهم . ويذكر التقرير أيضا أن هذا التدفق الهائل للاجئين والأشخاص المشردين الى داخل تايلند ، قد أثر تأثيرا مباشرا على حوالي ٨٠٠٠٠ قرويا ، في منطقة الحدود في تايلند ، وفرض هذا التدفق اعباء اقتصادية واجتماعية كبيرة على ذلك البلد . ومما يبعث على الأسى أن فييت نام هاجمت مخيمات اللاجئين أثناء عملياتها العسكرية خلال موسم الجفاف هذا العام . وقد تسبب القصف الفيتنامي في خسائر فادحة في الأرواح بين المدنيين الأبرياء ونجمت عنه تدفقات متجددة من اللاجئين أدت الى عرقلة عمليات الغوث الدولية بصورة خطيرة . وتأمل حكومة اليابان أملا وطيدا في ألا تتكرر الهجمات المسلحة على مخيمات اللاجئين المدنيين مرة أخرى على الاطلاق . كما انه من المؤسف أن يستمر احتلال القوات الفيتنامية لكمبوتشيا ويظل الموقف الحالي في كمبوتشيا الذى وصفته لتوى بلا أدنى بادرة تشير الى انه متجه نحو استعادة السلم والاستقرار في المنطقة . وما زال المجتمع الدولي مصرا اصرارا لا يتزعزع على أن الحل العسكرى لمسألة كمبوتشيا ليس مقبولا .

وتناشد حكومتي فييت نام أن تستجيب بشكل ايجابي لصوت الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة الذي أفصحت عنه القرارات ذات الصلة للجمعية العامة وعلان وقرار المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا الذي يطالب فييت نام أن تدخل في مفاوضات تفضي الى تسوية سلمية وسياسية شاملة للمسألة في صالح السلم والأمن على الصعيدين الاقليمي والدولي .

وأود أن أكرر بايجاز موقف حكومة اليابان ازاء مسألة كمبوتشيا .

ان التدخل العسكري من قبل بلد ما ، في شؤون بلد آخر وعرقلة ممارسة ذلك البلد لحقه في تقرير مصيره ، يشكلان انتهاكا لمبادئ القانون الدولي ولا ينفسي السماح بهما . ويتعين علينا أن نؤمن لشعب كمبوتشيا فرصة الممارسة الكاملة لحقه في اختيار مستقبله السياسي بلا تدخل خارجي . وخلال الأعوام الأربعة الماضية ، شارك بلدي بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في تقديم قرارات متتالية الى الجمعية العامة بشأن الحالة في كمبوتشيا . وقد أسهمت اليابان أيضا بشكل ايجابي في المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا في تموز/يوليه ١٩٨١ واشتركت في أنشطة اللجنة المخصصة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا منذ انشائها .

وتتوجه حكومة اليابان بالشكر الى رئيس اللجنة المخصصة ، السفير ماسامبا ساري من السنغال والى أعضاء مكتب اللجنة الآخرين ، لجهودهم المتواصلة للنهوض بعملية المفاوضات من أجل تنفيذ اعلان المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

وعندما زارت بعثة من اللجنة المخصصة اليابان في حزيران/يونيه من هذا العام ، شددت على أن أى تسوية عادلة ودائمة يجب أن تنبني على مبادئ أساسيين ، هما انسحاب كل القوات الأجنبية من كمبوتشيا وحق شعب كمبوتشيا في تقرير مصيره . وقالت البعثة أيضا ان هذه التسوية ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الشواغل الأمنية المشروعة لدول هذه المنطقة ، بما في ذلك التزام كل الدول بعدم التدخل بأيّة صورة في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا .

واستجابة لذلك ، أكدت اليابان مجددا تأييدها للمبادئ والأهداف التي أرسيت في اعلان المؤتمر الدولي ومختلف قرارات الجمعية العامة ، وشجعت البعثة على مواصلة جهودها التي اضطلعت بها وفقا للولاية الموكلة اليها .

وفي الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة ، اقترحت اليابان أن يقوم ممثل الأمين العام بالتوجه الى البلدان المعنية . ونحن نشعر بالامتنان لمتابعة ذلك الاقتراح ونود بهذه المناسبة أن نعرب عن تقديرنا العميق للأمين العام ومثليه الخاصين وهيئة مكتبه للجهود الرامية للتوصل الى حل تفاوضي لمسألة كمبوتشيا . اننا نرجو أن يواصلوا جهودهم لتعزيز الحل السلمي لهذه القضية الدولية الملحة .

وأود أيضا ، في نفس الوقت ، أن أعلق على جهود بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، التي لم تتوان عن بذل جهودها أبدا لايجاد تسوية سياسية شاملة لمسألة كمبوتشيا . فقد تقدمت باقتراحات متكررة تؤكد حق تقرير المصير لشعب كمبوتشيا وتؤكد المصالح الأمنية المشروعة لكل بلدان منطقة جنوب شرقي آسيا .

وبصفة خاصة ، فان اليابان تقدر تقديرا كبيرا النداء المشترك من أجل استقلال كمبوتشيا ، الذي أصدرته بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في ٢١ أيلول / سبتمبر من هذا العام ، وقد تمّ تعميمه على أعضاء الجمعية العامة .

ومن المؤسف حقا أنه بالرغم من جهود المجتمع الدولي الرامية الى التوصل الى تسوية سياسية شاملة لمسألة كمبوتشيا ، ما زالت هناك قوات أجنبية في كمبوتشيا . وان حل هذه المسألة من خلال المفاوضات لا بيد و شيك الوقوع .

وتؤيد اليابان تأييدا كاملا بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وتنضم مسرة أخرى اليها في التقدم بمشروع القرار (A/38/L.2) .

ونحث كل الدول الأعضاء التي تحترم العدالة الدولية ، وتسعى من أجل ارساء السلم العالمي ، أن تؤيد مشروع هذا القرار اعترافا منها بأن التدخل العسكري في دولة أخرى يجب ان يرفض رفضا قاطعا ، وأن حق تقرير المصير ينبغي ان يردّ لشعب كمبوتشيا .

ان حكومتي ترى ان تكوين وتطوير حكومة الائتلاف في كمبوتشيا الديمقراطية يعد خطوة ايجابية نحو التوصل الى تسوية سياسية شاملة ومصالحة وطنية في كمبوتشيا . ونأمل أن توسع كمبوتشيا الديمقراطية وتوطد قاعدة التأييد في ظل رئاسة الأمير سامديك نوردوم سيهانوك .

وتدرك اليابان خطورة الحالة التي يعيش فيها اللاجئون الكمبوتشيون والأشخاص المشردون ، والعبء الهائل الذي تتحمله حكومة تايلند . واننا لمنتون امتنانا كبيرا للتفاني القائم على انكار الذات لكل أولئك الذين يشتركون في برامج المعونة الانسانية للاجئين لعمليات الأمم المتحدة للاغاثة على الحدود ، وبرنامج الغذاء العالمي ، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، واللجنة الدولية للصليب الأحمر وعدد من الوكالات التطوعية .

وقد اسهمت حكومتي ، من جانبها ، في تلك الأنشطة لأسباب انسانية ، وأملا في تخفيف العبء الملقى على عاتق تايلند ، وسنواصل جهودنا في ذلك السبيل بأقصى ما نستطيع . وتود اليابان ان تطالب الدول الأخرى التي تمكنها ظروفها من ان تفعل ذلك أن تستمر في تعزيز معونتها الحالية للاجئين الذين مازالوا يحتاجون للمساعدة ، وبصفة خاصة على امتداد الحدود الكمبوتشية التايلندية وفي مراكز الايواء في تايلند وكذلك للقرويين التايلنديين المتضررين ، عملا على تخفيف الصعوبات التي تواجهها الحكومة التايلندية .

وفي الختام ، أود ان اؤكد ان مشكلة اللاجئين لا يمكن ان تحسم الا من خلال استئصال السبب الجذري لها . ولهذا توجه اليابان نداءها مجددا للسي

فبييت نام بالاشتراف فف الفافواض الراففة للافواصل الف فف سللف لفشكلة كمبوشفا .

السف كاسسرف (افلنء) (افرفة شفوفة عن الانكلفزة) : أمانا
الفف افرفر الأمف الفام الفارف فف الوشفة A/38/513 بفارفخ ١٨ فشرفن الأول /اففبفر ١٩٨٣ ، بشأن الفالة فف كمبوشفا والذف شرح ففه ولاية الأمف الفام ومهامه بالنسبة لهذا البنف . وفشعر وفءف بالافمان اء ففلم باهفام الأمف الفام النشف المسفمر بالفوانب الانسانية والساسفة لهذف المشكلة على السواء . وفف الوقت ذافه نرفب بفور ممله الفاص السف رففع الففن أحمد ، الذف اضطلع ببعثة الف ففوب شرق آسفا فف فزفران /فونفه - فموز/فولفه من هذا الفام . وبفنما اسفمر الفنسفق لعملفاف الاغاففة الفولفة فف ففافة السفر روبرف فاكسون ، نسجل الففراف ذاف الصلة فف افرفر الأمف الفام واقفبس منها ما فلف : " . . . ونففة للمساعفة الكبفره الفف ففمها الفامف الفولف . . . ، فان الفالة الفذائفه فف كمبوشفا فمكن ان فففر مقبولة فف الوقت الفاضر " . (فقرة ١٤ A/38/513)

واقفبس افضا :

"والكمبوشفون الذفن الفسوا الملاذ على امفءاف الفءوء الفافلنءفة الكمبوشفة والكمبوشفون الموفوون فف مراكز فمع اللاففن الفابعة لفوفضة الأمم الففءة لشفون اللاففن فف فافلنء سففقون على اعفماءهم على المساعءاف الفوئفة الفف ففمها الفامف الفولف . وقء صاءفء عملفة الأمم الففءة لففءفم الفوئف على الفءوء مصاعب كبفره فف هذا الفام لاسفما بسبب وقوع الفواءاف المسلحة على الفءوء " . (المرجع نفسه ، فقرة ١٥)
وبالنسبة للفالة الساسفة فان افرفر الأمف الفام فذكر :
" . . . بالرغم من ظهور بواءر عوامل فساعء على الالفقاء ففب بعض المواضفع الرئفسفة الفف ففطوى علفها الأمر فلابء بعء للأطراف المعنفه من أن ففقق

تقد ما حاسما للتغلب على الخلافات الكبيرة التي مازالت تباعد بين مواقف كل منها . وفي نفس الوقت بقيت الحالة في المنطقة متوترة نسبيا ، لاسيما على الحدود بين تايلند وكمبوتشيا ، حيث وقعت حوادث مسلحة خطيرة في فصل الجفاف مما أدى الى زيادة المشقة والمعاناة اللتين يعاني منهما شعب كمبوتشيا المنكوب " . (المرجع نفسه ، الفقرة (١)) *

ان الهجمات المسلحة على طول الحدود التي أشار اليها الأمين العام في تقريره أصبحت حوادث متكررة تعتبر من العواقب البارزة للاحتلال العسكري الفيتنامي لكمبوتشيا . ان هذه الحوادث لا تعرض للخطر بقاء وجود المدنيين الكمبوتشيين اللاجئين الهش فحسب ، بل وتشكل أيضا سببا للتوتر على الحدود بالإضافة الى مصدر للخطر على أمن ورفاهية دولة مجاورة هي تايلند .

ان السبب الجذري للمشكلة هو الاحتلال العسكري الفيتنامي الذي استمر منذ خمس سنين لدولة كمبوتشيا الديمقراطية ذات السيادة والعضو بالأمم المتحدة . وقد نتذكر أنه في يوم عيد الميلاد عام ١٩٧٨ ، غزت القوات الفيتنامية كمبوتشيا وأطاحت بحكومتها واقامت نظاما جديدا في العاصمة . وفي الوقت الحالي ، يحتل حوالي ١٨٠ . . . من الجنود الفيتناميين كمبوتشيا ضد ارادة الشعب الكمبوتشي . ان غزو فيتنام نام لكمبوتشيا واحتلالها عسكريا يشكلان انتهاكا صارخا لمعايير السلوك في العلاقات الدولية ولميثاق الامم المتحدة . وقد خلقا العديد من المشاكل المحددة بالنسبة لتايلند وغيرها من الدول ، أكثرها وضوحا وتحديدا مشكلة اللاجئين . ان احتلال كمبوتشيا من قبل القوات الفيتنامية أثار مشاعر العداوة وعدم الاستقرار في جنوب شرقي آسيا وأخل بتوازن القوى القائم وأدى الى زيادة حدة التنافس بين الدول العظمى ، الأمر الذي يشكل تهديدا خطيرا لسلم المجتمع الدولي واستقراره . بل وان وجود كمبوتشيا والشعب الكمبوتشي ذاته بات معرضا لتهديد خطير . وتعتبر

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بات (نيبال) .

العمليات العسكرية الفيتنامية ضد مخيمات اللاجئين الكمبوتشيين على مقربة من بان نون ماك مون في تايلند في ٢٣ - ٢٤ حزيران /يونيه ١٩٨٠ ، والهجمات الأخرى التي شنت في شهري آذار/ مارس ونيسان /ابريل من هذا العام أمثلة واضحة على هذا التهديد . وقد أعلن وزير خارجية تايلند مؤخراً :

" ان على رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ان تعارض الغزو الفيتنامي واحتلال كمبوتشيا . لأن القبول بالأمر الواقع الفيتنامي في كمبوتشيا من شأنه ان يتعارض مع الشاغل المزدوج لأمن دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، وهو: التخلص من التدخل المعاكس للقوى الخارجية في المنطقة ، والتسوية السلمية للنزاعات الاقليمية من خلال احترام حكم القانون " .

وفضلا عن ذلك فان انتهاك فييت نام لسيادة كمبوتشيا واستقلالها يشكل عقبة امام اقامة منطقة للسلم والحرية والحياد في جنوب شرقي آسيا . فقبل ان تنشأ مثل هذه المنطقة في جنوب شرقي آسيا ، يتعين الحفاظ على وصون الهوية الوطنية لكل دولة من دول المنطقة واستقلالها وسلامة أراضيها ، بما في ذلك كمبوتشيا .

وفيما يتعلق بتايلند ، ليست لنا مصلحة مادية أو اقتصادية في كمبوتشيا ، وليست لنا أية مخططات اقليمية . فاهتمامنا الوحيد منصب على استعادة السلم والنظام في كمبوتشيا ، لأنه متى أعيد السلم والاستقرار لكمبوتشيا ، سيصبح من الممكن اقرار السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . ولن يعود السلم والاستقرار الى كمبوتشيا الا بالانسحاب الكامل للقوات الأجنبية منها ، وعندئذ سيتمكن شعب كمبوتشيا من اعادة بناء بلاده واستعادة الرخاء الذي كان سائدا هناك في وقت ما .

وترحب تايلند ورابطة أم جنوب شرقي آسيا بما اعلنته فيبيت نام عن التزامها ببدء انسحاب جزئي لقواتها من كمبوتشيا ، بشرط أن يتم ذلك في اطار انسحاب شامل . ونرى انه يجب أن تتم مثل هذه الانسحابات الجزئية على اساس اقليمي يبدأ بالانسحاب لمسافة ٣٠ كيلومترا من أقصى الطرف الغربي من أراضي كمبوتشيا بامتداد الحدود التايلندية - الكمبوتشية . وستعتبر هذه الانسحابات تدبيرا لبناء الثقة يمكن أن يؤدي الى تسوية سياسية شاملة لمشكلة كمبوتشيا ، وادارة تعبر عن رغبة صادقة في حل المشكلة من جانب الطرف الفيتنامي . وفي هذا السياق ، يجب أن يراعى وقف اطلاق النار في المناطق التي تحررت من الاحتلال العسكري الاجنبي ، والتي يجب أن تعلن كمناطق مأمونة لاقامة المدنيين الكمبوتشيين ، تحت اشراف مفوضية الامم المتحدة للاجئين . وبالإضافة لذلك ، ينبغي وضع قوات لحفظ السلام أو مراقبين في تلك المناطق لضمان احترام صفتها كمناطق مأمونة . كما ينبغي تشجيع برامج المساعدة الدولية في تلك المناطق المأمونة .

وفي هذا الصدد ، تدرك تايلند وبلدان رابطة ام جنوب شرقي آسيا الأخرى محنة شعب كمبوتشيا الناجمة عن ميالات الحرب ، وان تدرك الحاجة لاعادة التعمير الاقتصادي لكمبوتشيا واعادة التأهيل الاجتماعي والثقافي للشعب الكمبوتشي ، ترى أن جزءا لا يتجزأ من التسوية السياسية لمشكلة كمبوتشيا يتمثل في تعبئة موارد المجتمع الدولي للنهوض ببرامج للمساعدة . وينبغي عقد المؤتمر الدولي لبناء كمبوتشيا واعادة تعميرها واعادة تأهيلها في وقت ملائم .

وقد اعلن الرئيس سامدوك نوروم سيهانوك رئيس كمبوتشيا الديمقراطية أمام هذه الجمعية في ٤ تشرين الأول / اكتوبر :

" ان الموقف الحالي في كمبوتشيا يتردى يوماً بعد يوم ، لأنه الى جانب وجود المائتي الف جندي فييتنامي والآلاف من " الفنيين " و " المستشارين " من هانوى الذين يسيطرون على جزءاً من بلادى ، يوجد حوالي ٦٠٠ . ٠٠٠ من المستوطنين الفييتناميين الذين أرسلوا الى بلادنا لاستغلال أراضيها ومزارع الأرز فيها وقراها وغاباتها وحيراتها وانهارها وسواحلها وكل موارد هـا الطبيعية الأخرى " . (A/38/PV.17 ، ص ١٢)

وذكر السيد آل سانتولي ، الصحفي والباحث الامريكى المعروف في شؤون جنوب شرقي آسيا في حديث صحفي بتاريخ ١٥ تشرين الأول / اكتوبر :

" ربما اعتقد شعب كمبوديا ، في الفترة مابين عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ، ان هنغ سامرين والفييتناميين كانوا سيساعدون على تخليصهم من بول بوت . لكنهم يعلمون الآن أن ما يبغيه الفييتناميون هو احتلال بلادهم ، انه يأتون بالمزيد من المستوطنين الفييتناميين الى البلاد . وتجبر النساء في كمبوديا على الزواج من رجال فييتناميين . فهم يحاولون تغيير ما كان يعرف باسم كمبوديا فيما مضى ، ويحدثون ذلك التغيير عن طريق التزاوج ، كما يحدثونه عن طريق التدفق الضخم للفلاحين الفييتناميين جنبا الى جنب مع العسكريين " .

ويشعر وقدى أن هذا التطور يدعو للقلق البالغ . انه يضيف بعدا جديدا منذرا بالشر للاحتلال العسكري الاجنبي لكمبوتشيا . ويخشى شعب كمبوتشيا عن حقوق من أن يكون تدفق المستوطنين المدنيين الفييتناميين ايذانا باحياء النزعة التوسعية الفييتنامية الازلية . وقد كان من المحتوم أن يصاحب تحرك السكان الفييتناميين المطرد نحو الجنوب خلال السنوات الالف الاخيرة ، توسع للقوة السياسية الفييتنامية . وتواصل هانوى هذا التقليد منذ التوحيد ، داخل فييت نام نفسها . فقد اعيد توطين ما يزيد على مليوني نسمة في مناطق اقتصادية جديدة بجنوب فييت نام في اقاليم كانت تسكنها

قبلا قبائل جبلية . ويمكن اعتبار النظام العميل في بنوم بنه نتاجا للتوسع الفيتنامي نحو الجنوب . كما ان السيطرة الفيتنامية تعم الهيكل الاداري حيث يقوم " المستشارون " الفيتناميون ، وفقا لما يرويه اللاجئون ، والهاربون من نظام بنوم بنه ، والصحفيون ، والعاملون في فرق الاغاثة الدولية ، باملاء الأعمال التي يتألف منها النشاط اليومي للنظام بحيث انه لا يمكن اتخاذ اي اجراء أو أي قرار بغير موافقتهم . وتؤكد معاهدة الحدود التي أبرمت بين فييت نام ونظام بنوم بنه بتاريخ ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٣ خضوع بنوم بنه لهانوي . فقد تنازل نظام بنوم بنه بموجب هذه المعاهدة المزعومة لفيت نام عن أراض على الحدود الفيتنامية - الكمبوتشية ظلت محل نزاع لعدة عقود . كما سلمت معاهدة أخرى ، أبرمت في ٧ تموز/يوليه ١٩٨٢ ، لفيت نام عددا من الجزر كانت كمبوتشيا تحتفظ بها أو تطالب بها من قبل . وتدعي فييت نام الآن لما يزيد على ٥٠٠٠٠٠ من مواطنيها تقول انهم عاشوا في كمبوتشيا قبل عام ١٩٦٩ ، " الحق " في العودة الى كمبوتشيا . وهي تعترف أن هناك الآن أكثر من ٥٦٠٠٠ من المستوطنين المدنيين الفيتناميين في كمبوتشيا . وبالنسبة لهذه النقطة ، لوحظ أن معاهدة جنيف بشأن حماية المدنيين في زمن الحرب بتاريخ ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ تنص بالتحديد على أن :

" السلطة المحتلة لن ترحل أو تنقل اجزاء من سكانها المدنيين

الى الاراضي التي تحتلها " .

وتتباين التقديرات بالنسبة لعدد المواطنين الفيتناميين الذين انتقلوا الى كمبوتشيا . ومع ذلك ، فمن الواضح ان عملية النزوح تشمل اعدادا كبيرة . وجاء وفقا للبيان الذي أصدرته حكومة كمبوتشيا الديمقراطية الائتلافية في ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣ والذي عمم في الوثيقة A/38/510 لهذه الجمعية :

" وجد يهر بالذكر أن هؤلاء المستوطنين الفيتناميين ليسوا مهاجرين

عاديين ، فقات الاحتلال الفيتنامية تحيط بهم ، وتنظمهم في مجموعات من

الأسر ، وتزودهم بالسلاح وتستخدمهم في تنفيذ سياسة الفتنة المنتظمة لكمبوتشيا " .

"وعطية التحويل السكاني هذه ، التي اعترف بها وزير خارجي جمهورية فييت نام الاشتراكية في خطابه أمام محافل الامم المتحدة في ٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٣ ، رغم انكاره لاتساع نطاقها ، تزداد حجما كل يوم ، وقد بلغ فعلا عدد المستوطنين الفيينتاميين حتى هذا التاريخ عدة مئات من الألوف " (A/38/510 ، ص ٢)

وقد تكون نسبة مئوية معينة من هؤلاء القادمين الجدد من اصل فييتنامي وكانوا يعيشون اصلا في كموتشيا قبل عام ١٩٦٩ . ومع ذلك ، تشير الحقيقة الماثلة نفي أن المستوطنين الذين انتقلوا الى انحاء متفرقة من البلاد ومتباعدة مثل برى فنج ، وسيسوفون ، والاراضي الخصبة حول بحيرة تونل ساب ، لا يتكلمون لغة الخمير ، ولا يتكلمون اللغة الكمبودية ، ويسببون توترات عرقية واجتماعية ، الى أن القادمين الجدد يولفون نسبة كبيرة من المهاجرين الفيينتاميين . ان ادعاء فييت نام بأن رعاياها الذين ينتقلون الى كموتشيا هم مجرد سكان سابقين أمر تدحضه وثيقة صدرت عن نظامها العميل ذاته في بنوم بنه وعمتها البعثة الدائمة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية كوثيقة رسمية لهذه الجمعية . وتذكر الوثيقة (A/38/490) أن هناك ثلاث فئات من المهاجرين الفيينتاميين : الفئة الاولى هي " المقيمون الفيينتاميون السابقون في كموتشيا " ؛ والفئة الثانية هي " ابناء الشعب الفيينتامي الذين جاءوا الى كموتشيا منذ تحريرها " ؛ والفئة الثالثة هي " ابناء الشعب الفيينتامي الذين يودون ان ينتقلوا الى كموتشيا بمساعدة اصدقائهم أو اقاربهم للعيش او العمل فيها " .

كما يقال لنا في هذه الوثيقة كذلك أن من رخص لهم من الصينيين المقيمين أو من هم من أصل صيني " بالعودة الى كمبوتشيا بلغ عددهم ٤٠٠ ٦١ نسمة في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ منهم ٤٠٠٠٠ في بنوم بنه وحدها . وهذا اعتراف يثير السخرية . فقد نتذكر ان فييت نام نفسها طردت مئات الآلاف من اقليتها الصينية ، ما اضطر الكثيرين من افراد تلك الألفية الى الفرار بحريين بالقوارب الى اعالي البحار . كما ان احدى الحجج التي تعللت بها فييت نام في مواصلتها لاحتلالها العسكري لكمبوتشيا ، انبتت على ما اسماه بالخطر الصيني على كمبوتشيا وعلى دول الهند الصينية الأخرى ، لكن فييت نام ، علا على تبرير استيطان المواطنين الفيتناميين في كمبوتشيا ، تعترف الآن ان عددا اكبر من الافراد من أصل صيني قد " رخص لهم " بالاستيطان في كمبوتشيا .

ان تحرك العديد من المستوطنين المدنيين من فييت نام الى كمبوتشيا يشكّل تهديدا خطيرا للبنية الديموغرافية والهيكلي الاجتماعي لذلك البلد . وذلك تطور سيكون له أثر ملحوظ لا على الأوضاع الغذائية في ذلك البلد فحسب ، بل وعلى اية تسوية سياسية قد يمكن التوصل اليها للمشكلة الكمبوتشية ، وبالتالي يجب على المجتمع الدولي أن يدينه . وبالفعل فان تقرير اللجنة المختصة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا يعبر عن الأمل في أن

" تحجم جميع الاطراف المعنية عن اتخاذ اية خطوة أو تدبير من شأنهما أن يؤدي الى مزيد من التعقيد للوضع في كمبوتشيا ويعرض للخطر فرص التسوية السلمية المنصفة للمشكلة " . (A/CONF.109/7 ، الفقرة ٣٠) .

ويود وفد بلادى بالتالي ان يكرر الاعراب عن قلقه العميق ازاء التغييرات السكانية المفروضة على كمبوتشيا بواسطة الدولة المحتلة . ويطلب وفد بلادى ان تكف فييت نام فوراً عن القيام بمثل هذه الاعمال التي تشكل انتهاكا لمعاهدة جنيف لعام ١٩٤٩ .

في ضوء هذه الاوضاع ، ما هو الموقف الغالب لفيت نام ؟ بالرغم من بعض مظاهر المرونة التي تتراءى من حين لآخر ، فان الاتجاه المتشدد هو الذى يبدو سائداً في هانوى حتى وقتنا هذا . وعلى الرغم من اللقاء الذى تم بين وزير خارجية بلادى ووزير

خارجية فييت نام في ١ تشرين الأول / اكتوبر من هذا العام ، حيث اتفقا على تجنب المهادرات اللفظية ، فان وزير خارجية فييت نام خص تايلند دون غيرها بهجمات السباب والتجريح في بيانه المؤرخ ٧ تشرين الأول / اكتوبر . وفي ذلك البيان ، قدم لنا تصورا فييت نام للتاريخ موجها السباب في اتجاهات اخرى . ومع ذلك ، اسعوا لى أن أورد استشهادين من مصدرين موثوق بهما بالنسبة لسجل فييت نام التاريخي في مجال الهيمنة والتوسع .

وفي حديث صحفي ادلى به مؤخرا ، اعلن نوروم سيهانوك :

" مازالت فييت نام متشددة كما كانت ، لأنها عاقدة العزم على البقاء في كمبوتشيا . ان 'الفتنة' توضح ان فييت نام لا تزال مصرة على ضم كمبوتشيا مثلما فعلت فييت نام الشمالية بكمبوتشيا الجنوبية السابقة في القرن الرابع عشر . فقد احتلت فييت نام الشمالية آنفذا ملكة شمبا ، اى الملكة الاسلامية ، وحولتها الى جزء من فييت نام عرف باسم "أنام" ، الذى امتد الى فييت نام الجنوبية " . وفي بيان صدر حديثا ، قال سعادة سون سام رئيس وزراء كمبوتشيا الديمقراطية :

" ان حلم هانوى بولاية تتيح لها حكم المنطقة بدأ بالتوسع وضم أراضي كيان اقليمي كان يدعى داي كوفيت ، أو أنام اطلق عليه فيما بعد اسم فييت نام ، في سنة ٩٣٩ . وقد تعزز ذلك الحلم منذ ذلك الحين من خلال تحركات فييتنامية ناجحة نحو الجنوب ابتداء من القرن العاشر . وخلال هذه الفترة انتهكت فييت نام أراضي الاقاليم المجاورة وضمت الملكة الاسلامية المستقلة القديمة شامبا في القرن الخامس عشر وابتلعت تماما الاقليم الكمبودى المسمى كمبوتشيا كروم أو كونشن تشينا في بداية هذا القرن "

ولا يكاد الجدول التاريخي يكون ذا صلة بالوضع الحالية ، ونحن اذا ما تعمقنا في السجلات التاريخية ، سنجد أن اقل القليل من الدول هي التي ستخرج طاهرة الذيل . وفوق ذلك ما من شك في أن الظروف والاحوال قد تغيرت ، وما التاريخ الا انعكاس منجزاتنا

وحماقاتنا السابقة. أما المسائل المطروحة الآن فهي كم كلفت المغامرة الكمبودية شمـسب فييت نام الباسل ؟ وما الضريبة التي ستتقضيها تلك المغامرة من شعب كمبوتشيا الذي يعاني الأمرين من المجتمع الدولي ؟ ان الرد على السؤال الاخير يقع على عاتق حكومة فييت نام . اما بالنسبة للسؤال الاول فمن غير المحتمل ان تكون حكومة فييت نام راغبة أو قادرة على تقديم تقييم موضوعي لتلك التكلفة الى شعبها . ومن جميع المؤشرات يمكن التوصل الى النتائج التالية :

أولا زعزعت المغامرة الكمبودية بشدة اقتصاد فييت نام ، ان أرجأت عمليات التعمير ، وحولت جزءا كبيرا من الموارد لأغراض غير منتجة ، وأبهظت البنية الاساسية البالية ، لا سيما نظام النقل . فضلا عن ذلك أدت الى تقلص المصادر الخارجية للمساعدات الاقتصادية بشكل يعود جزئيا الى الوصمة التي وصم بها فييت نام نزوعها الى المغامرة والخروج على القانون ، ويعود ايضا الى نظام الادارة البيروقراطي الفيتنامي .

ثانيا ، أدت المغامرة الكمبودية الى تزايد اعتماد فييت نام على دولة واحدة ، هي الاتحاد السوفياتي ، وهو ما أدى الى اقبال سيل المزيد من الخيارات الأخرى في وجهها ، وبما ان ذلك هو الطريق الذي تنتهجه الزعامة الفيتنامية ، يمكننا ان نتساءل ما اذا كانت فييت نام قد انتكست باختيارها من وضع الدولة المستقلة ، الى وضع الدولة العميلة للاتحاد السوفياتي ؟

ثالثا ، اقحمت المغامرة الكمبودية فييت نام في نزاع مستفحل طويل الأمد مع الصين ، وهي الدولة التي كانت أوثق صديق وحليف لفيت نام .

رابعا ، عرقلت المغامرة الكمبودية التعاون المتزايد بين فييت نام ورابطة بلـسـدان جنوب شرقي آسيا بالاضافة الى اعاقا كل تقدم صوب اقامة منطقة سلم وحرية وحياد في جنوب شرقي آسيا .

خامسا ، ارغمت المغامرة الكمبودية شعب فييت نام الباسل ، كما يوضح كل ما ذكرته آنفا على دفع ثمن باهظ . وقد بات مطالبا بأن يعاني المزيد من الحروب والآلام فسي خدمة نزوع قاداته وزعمائه الى المغامرة .

ويشير هذا بالطبع المزيد من الصعاب بالنسبة للمجندين وأسرههم ، ولا يمكن تبرير
 الأهم وتضحياتهم بدعوى الوطنية والخلاص الوطني . وحتى حملة الادانة الشفهية ضد
 بول بوت لن تقع على اذان صاغية بالنسبة للفيتنامي العادي . فالى متى يمكن ان تقدم
 التضحيات لصالح الشعب الكمبودى دون تلبية الاحتياجات اليومية للشعب الفيتنامي ؟
 وفي الختام ، فان المغامرة الكمبودية نتيجة سياسة لا تقوم على اى اساس اخلاقي
 او قانوني ، وتعرقل اعادة بناء فييت نام اقتصاديا وتنميتها وكل ذلك على حساب شعبها .
 ان القرارات التي صدرت عن هذه الجمعية خلال السنوات الأربع الماضية بأظبية
 كبيرة وسترايدة ، بما في ذلك اعلان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بكمبوتشيا الذي انعقد في
 (١٩٨١) ، تهيئ الاطار العملي المعقول لتسوية سلمية للنزاع في كمبوتشيا ، وتأخذ في
 الحسبان المصالح المشروعة لجميع الأطراف المعنية . ان اعلان المؤتمر الدولي المعني
 بكمبوتشيا يدعو الى اجراء مفاوضات حول وقف اطلاق النار ، وانسحاب جميع القوات الاجنبية
 تحت اشراف الأمم المتحدة واتخاذ التدابير الملائمة لقرار القانون والنظام في كمبوتشيا
 واجراء انتخابات حرة تحت اشراف الأمم المتحدة .

في ٢١ ايلول / سبتمبر من هذا العام أصدر وزراء خارجية بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا نداءً مشتركاً من أجل استقلال كمبوتشيا تم تعميمه في الوثيقة (A/38/441) المؤرخة في ٢٢ ايلول / سبتمبر ١٩٨٣ . ويطرح ذلك النداء بعض الخطوات الأولية الممكنة التي يمكن اتخاذها سعياً الى تسوية سلمية شاملة تتمشى مع العناصر الواردة في اعلان المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا . ويناشد وفدى المجتمع الدولي ، وبخاصة فييت نام والاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن ، وكذا الدول الاخرى المعنية أن تتضافر في مضاعفة الجهود من أجل التوصل الى حل عادل يمكّن كمبوتشيا من أن تصبح من جديد دولة مستقلة ذات سيادة واقعا وقانونا . ان مشروع القرار المقدم تحت هذا البند من جدول الأعمال قد قدمه بعد ظهر اليوم بطريقة بليغة الجنرال كارلوس رومولو وزير الشؤون الخارجية للفلبين . ويحث وفدى جميع الدول الاعضاء على أن تصوت لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.2 ، الذي تقدمت به حتى الآن أكثر من ٥٠ دولة من الدول الاعضاء لصالح السلم والامن في جنوب شرقي آسيا وتمشيا مع مقاصد ومبادئ ميثاقنا .

السيد فونغساي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة)

شغوية عن الفرنسية) : اسمحو لي أولاً أن اعرب عن خيبة الامل التي انتابت وفدى بلادى وهو يشترك في مناقشة ما يسمى بالحالة في كمبوتشيا ، وهي خيبة امل مرجعها أن أولئك الذين ظلوا منذ ١٩٧٩ يطالبون بادراج هذا البند في جدول اعمال دورات الجمعية العامة ، وتمكنوا من ذلك اخيراً بفضل مؤامراتهم الماكرة لا يبتغون سوى التدخل بصورة صارخة في الشؤون الداخلية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية المجيدة ، وهي دولة مستقلة ذات سيادة اغتصب مقعدها في الأمم المتحدة مرة أخرى من جانب ما يسمى بالحكومة الائتلافية لنظام بول بوت القائم على ابيادة الجنس .

ولا أرى من الضروري ان نذكر الجمعية العامة أنه في الأعوام الاربعة الماضية على التوالي اعرب وفدنا صراحة عن معارضته لمناقشة هذه المشكلة التي لا وجود لها . لكننا ، تدليلا على حسن نوايانا ، ومن أجل توعية العالم بالملحة البطولية التي يخوضها الشعب الكمبوتشي الباسل في كفاحه من أجل نهضته الوطنية تحت القيادة القديرة لحكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، وافقنا على الاشتراك في هذه المناقشة . ومن الضروري أولا وقبل كل شيء ان نحدد في هذه المناقشة التي أصفها بأنها بيزنطية ، ما الذي يسعى الى تحقيقه معارضو جمهورية كمبوتشيا الشعبية . ولنعلنها صراحة : ان هدف دعاة الهيمنة المتواطئين مع الامبرياليين وحلفائهم هو تخريب حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، والاطاحة بها ، ثم اعادة تنصيب عصابة بول بوت التي تمارس اباداة الجنس ، في كمبوتشيا حتى تستكمل عملياتها الاجرامية الرامية الى القضاء على الجنس الكمبوتشي .

ولا أعتقد ان ممثلي الدول الاعضاء في هذه المنظمة الحاضرين في هذه القاعة يرغبون في مساندة هذه العملية البغيضة . ولكن من المؤسف حقا ان نضطر الى ان نذكر في هذا الصدد بأن الآمال التي أعربنا عنها لم تتحقق ، وأن الاماني التي صفناها ما زالت حتى الان وهم خيال . ومع ذلك فلن نفقد الامل مهما حدث . لاننا ما زلنا نعتقد ان العدل والمنطق والتعقل ستسود في نهاية الأمر . ان هذه الحقائق الواضحة والملموسة المتعلقة بكمبوتشيا هي التي تدعونا الى التفاؤل .

واني أعتقد ان علينا أن نعقد مقارنة بين الافعال الشريرة التي ارتكبتها عصابة بول بوت - انغ ساري ، الاجرامية عندما كانت في السلطة على مدى أربعة أعوام ، وبين المهمة الخارقة التي انجزتها حكومة كمبوتشيا الشعبية لاعادة تعمير البلاد منذ الاطاحة بنظام اباداة الجنس في كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ .

وأؤكد لكم انني لن استفيض أكثر من اللازم في الكشف عن المحرقة التي اقامها نظام بول بوت وذلك لسبب بسيط هو أنكم سيدى الرئيس وجميع الممثلين الحاضرين

هنا والرأى العام العالمي على علم تام بالمجزرة الوحشية . اننا نذكر بحقيقة أن ثلاثة ملايين كمبوتشي من الرجال والنساء والأطفال والمسنين والرهبان والبوذيين والسكان الفيتناميين ذبحوا ، ودمرت المؤسسات الأسرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها . وتحولت المدارس والمستشفيات والأديرة الى مجازر بشرية وأماكن للتعذيب واستبدل النظام النقدي ، وهو أداة التجارة والاعمال في المجتمعات المتحضرة بنظام المقايضة .

اخضعت تلك الكتلة البشرية التعسة اذن لنظام عبودية أشد فظاعة مما فرض على سبارتاكوس . لذلك فليس غريبا أن يتحد هؤلاء الذين استطاعوا الفرار من مجزرة بول بوت ، ويهبوا كرجل واحد بمساعدة أشقائنا من المتطوعين الفيتناميين للاطاحة بهذه الطغمة المتعطشة للدماء ، التي حكم عليها بالاعدام غيابيا .

وفي العام الماضي ، عندما اعتمدت الجمعية العامة تقرير وثائق التفويض كان وفد بلادي قد وصف بالفعل السيناريو الذى شكلت بمقتضاه ما تسمى بحكومة كمبوتشيا الديمقراطية الائتلافية في حزيران / يونيه من العام الماضي .

ويدرك الجميع الطبيعة الغربية عديمة التجانس لهذا الكيان المزعوم . وهناك محاولات لحطنا على الاعتقاد بان هذا الكيان يزداد فعالية . ولكي تثبت وجود اضطرابات داخل هذا الائتلاف المزعوم الذى تبذل المحاولات لتحسين صورته تكفي الاشارة الى المقابلة الصحفية التي تمت بين سيهانوك ونايان تشاندا الصحفي بمجلة " فارايسترن ايكونوميك ريفيو " في عدد الصادر في ١٦ حزيران / يونيه .

لقد لوح سيهانوك - المرشح لرئاسة الائتلاف - مهددا بترك بيت أسرته لأسباب تتعلق بعدم اللياقة الايدولوجية والمزاج الشخصي ، وهاجم علنا سون سان وكنيف سامغان ، كما هاجم - وتلك قمة السخرية ، حماته في بكين . وبالتالي فقد أعلن عن عدم موافقته على السياسة الصينية التي تدعو الى حل عسكري لمشاكل السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا مهما كان الثمن . وفي نفس المقابلة هاجم بلا رحمة

المشروعات الاجرامية للخمير الحمر . وذلك أمر مفهوم نظرا لحقيقة أن عددا من أطفاله وأصدقائه المقربين كانوا من بين الضحايا التعساء لمجزرة بول بوت . لقد وصف أيضا وبشكل مؤثر كيف تمت التصفية الجسدية لأطفاله ، وأكد بصورة قاطعة ان هذه الطغمة الاجرامية لم تغير من ايديولوجيتها قيد أنملة . وقال سيهانوك في هذه المقابلة : " ان ما تغير فقط هو الطلاب الخارجي ، ولكن الأساس بقي كما هو " وقد أفادت وكالات الانباء الاجنبية مؤخرا ، بما فيها وكالة الانباء الفرنسية ان هناك توترا عسكريا يتطور بشكل سريع بين الخمير الحمر والعناصر الاخرى في الائتلاف .

والواقع أنه كما قالت وكالة الأنباء الفرنسية في ٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٣ :
" يقا تل الخمير الحمر ضد حليفهما غير الشيوعيين داخل ائتلاف كموتشيا
الديمقراطية أكثر مما يقا تلون ضد القوات الفييتنامية " .

وهذه هي الحقيقة فيما يتعلق بالوضع في كموتشيا : ان الوضع مستمر في التحسن بصورة
كبيرة يوما بعد يوم ، في كل المجالات . وذلك الاتجاه الذي لا يمكن عكس مساره السـي
الاستقرار هو ما يزعم أولئك الذين يسعون بجميع الوسائل والسبل للوقوف ضد نهضة
الشعب الكموتشي الشهيد . فهم يحاولون أن يثيروا المتاعب ، بل وأنهم والمتواطئين
معهم تجرأوا على الشكوى من القتال المستمر في كموتشيا وعدم الاستقرار الذي يزعمون
أنه ما زال قائما في ذلك البلد .

وغني عن البيان ان شعب كموتشيا سيظل يشعر بالامتنان العميق للمساعدة
الانسانية التي قدمها اليه المجتمع الدولي حتى الآن ، الا أننا نأسف أشد الأسف
كما صرح بذلك نائب رئيس مجلس الوزراء* ووزير خارجية جمهورية كموتشيا الشعبية في خطابه
المؤرخ ٢٥ حزيران / يونيه الماضي الذي وجهه الى الأمين العام لمنظمتنا ، ان نلاحظ
أن القدر الأكبر ، وفي الواقع نصيب الأسد ، من هذه المساعدة قد حول عن وجهته
الأصلية في الآونة الأخيرة ووجه بصورة أو بأخرى الى طغمة بول بوت الاجرامية وغيرها من
الرجعيين الخمير الذين يشتركون في أنشطة تخريبية وتدميرية ضد جمهورية كموتشيا
الشعبية وشعبها ، في هذه المنطقة وعلى الحدود التايلندية الكموتشية .

ومن دواعي الأسف أن نلاحظ أن مشروع القرار A/38/L.2 الذي تبنته بلدان دول
رابطة جنوب شرقي آسيا فيما يتعلق بالمساعدة الانسانية يناشد المجتمع الدولي الاستمرار
في ارتكاب المظالم ضد جمهورية كموتشيا الشعبية . وهناك اشارة في مشروع القرار السـي
" التغيرات الديموغرافية " في كموتشيا . ويود وفد بلادى أن يذكر هنا بحقيقة مفادها
أن الادعاءات المزيفة والمفرضة قد رفضت من قبل حكومة جمهورية كموتشيا الشعبية فسي

كتابها الأبيض المعنون " سياسة كمبوتشيا ازاء المقيمين الفيتناميين " والذي صدر مؤخرا عن قسم الصحافة التابع لهذه الحكومة وتم توزيعه هنا منذ عدة أيام بواسطة الأمانة .
ووفقا لما جاء بهذه الوثيقة تم التوقيع على اتفاق بين جمهورية كمبوتشيا الشعبية وجمهورية فييت نام الاشتراكية ، ينظم وضع المقيمين الفيتناميين في كمبوتشيا الذين يبلغ عددهم حسب آخر تقديرات نحو ٥٦ ٠٠٠ بينما يصل عدد الصينيين المقيمين في ذلك البلد الى حوالي ٦١ ٠٠٠ ، وهذا وضع رأى معارضو جمهورية كمبوتشيا الشعبية وجمهورية فييت نام الاشتراكية أن من الأفضل تجاهله .

ومن المثير للاهتمام أن نذكر هنا أن الصحفيين الأمريكيين الذين قاموا في الشهر القليلة الأخيرة بزيارة جمهورية كمبوتشيا الشعبية قد كتبوا ضد هذه الادعاءات والتهامات المزيفة التي تنشرها أوساط الامبرياليين العالميين في تحالف وثيق مع دعاة التوسع وبغض حلفائهم الاقليميين . بل وأكثر من ذلك وضوحا وصراحة التعقيب الذي ذكره السيد بيسل هيدن وزير الشؤون الخارجية الاسترالي في ٢٨ حزيران / يونيه عندما قال :

(وتكلم بالانكليزية)

" على اثر الأنباء الواردة عن الفيتناميين النازحين الى كمبوتشيا ، فاني أفهم من ذلك أنهم عائدون الى كمبوتشيا حيث أنهم عاشوا فيها قبل عهد بول بوت ولقد توصلت كمبوتشيا وفييت نام الى اتفاق بشأن هذه المسألة . كما أن عدد الفيتناميين في كمبوتشيا بما في ذلك القوات الفيتنامية ، أقل بكثير من العدد الذي كان موجودا فيها في العهد السابق لعهد بول بوت " .

(وواصل كلمته بالفرنسية)

وكما حدث في الأعوام الماضية ، هناك كلام هذا العام مرة أخرى عن " تسوية سياسية شاملة للمسألة الكمبوتشية " ، وكما كانت الحال في الماضي ، يريد البعض لما يطلق عليه بالتسوية السياسية الشاملة أن يتم في اطار الأمم المتحدة وفقا لشروط القرارات والمقررات

غير المشروعة التي تهنيتها الأمم المتحدة أو جرى اعتمادها تحت رعايتها . وقد عارض وفد
لاو ، وبعض الوفود الأخرى ، هذا الوضع وما زال يعارضه لا لسبب إلا لأن هذا المطلب
يشكل انتهاكا خطيرا للمعايير القانون الدولي ومبادئ الميثاق . وبعبارة أخرى فان هذا
المطلب يعتبر تدخلا لا يمكن قبوله في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة ذات سيادة هي
جمهورية كمبوتشيا الشعبية . وكما هي العادة يشجب البعض ولو على مضض "التدخل
السلح والاحتلال الأجنبي" في ذلك البلد ، كمبوتشيا .

ويود وفد بلادى في هذا الصدد أن يؤكد على ما ورد في بيانه السابق الذى
يعتبر أن حضور المتطوعين الفيتناميين الى كمبوتشيا كان بناء على طلب صريح من شعبها
عملا بالمادة ٥١ من ميثاقنا ، وذلك من أجل مساعدته في التخلص من جلادى بول بوت
والحيلولة دون امكانية عودتهم في المستقبل . ان هذه المسألة في نهاية الأمر لا تعنى
أحدا الا حكومة وشعب جمهورية كمبوتشيا الشعبية من ناحية ، وجمهورية فييت نام
الاشتراكية من ناحية أخرى .

كما ينبغي علينا أن نذكر في هذا السياق أيضا أنه في أعقاب القمة الأولى لبلدان
الهند الصينية الثلاثة في شباط/فبراير الماضي في فينتيان عاصمة لاو ، اعتمد زعماء
جمهورية كمبوتشيا الشعبية وجمهورية فييت نام الاشتراكية مبدأ الانسحاب الجزئي على
أساس سنوى للمتطوعين الفيتناميين من كمبوتشيا . وتنفيذا لهذا المقرر الهام ، بدأت وحدات
كبيرة نسبيا من المتطوعين الفيتناميين في الانسحاب من جمهورية كمبوتشيا الشعبية في ايار/
مايو الماضي . وفيما يخص جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وغيرها من البلدان المحببة
للسلام والعدالة ، فانها لم تتردد في أن تحيي بحرارة حكمة وسداد رأى زعماء كمبوتشيا
وفيت نام في هذا الصدد .

وفضلا عن ذلك ، أكدت حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية مرة أخرى رغبتها الخالصة
في الشروع في اجراء مناقشات مع الجانب التايلندى ، بغية حل مشكلة السلام والاستقرار

على حدود الخمير وتايلند على أساس مبادئ المساواة والاحترام المتبادل للاستقلال والمزايا المتبادلة . كما ينبغي أن نلاحظ أن هذه الايماءة الدالة على حسن النية من جانب بلدان الهند الصينية الثلاثة وبصفة خاصة جمهورية كمبوتشيا الشعبية لم تؤخذ بعين الاعتبار الواجب كما كان ينبغي . ويواصل البعض ، من ناحية أخرى ، الدعوة الى حل ذي اتجاه واحد ، أى حل يتعارض والطموحات المشروعة لشعب كمبوتشيا الشعبية .

لقد قلت ما فيه الكفاية عن تلك المبادرات والمحاولات الخبيثة التي يلجأ اليها المعارضون لجمهورية كمبوتشيا الشعبية وشعبها الشهيد حتى يعرقلوا نهضتهما . وأود أن أضيف الآن بضعة كلمات أخرى تتعلق بالمنجزات الباهرة التي تحققت بفضل قوة الشعب بقيادة الرئيس هنغ سامرين . ولا أستطيع في هذا الصدد أن أقول شيئاً أفضل مما قال السيد امورى سوانك السفير الأمريكي السابق في كمبوديا في الفترة ما بين ١٩٧٠ و ١٩٧٣ الذي صرح ، بعد اطلاعه ببعضة لدراسة الحالة في تايلند وفيتنام وكمبوتشيا في مطلع هذا العام ، ان قال :

(وتكلم بالانكليزية)

" نظراً لأنني معجب بالعناصر غير الشيوعية في الائتلاف ، فاني أشعر بعميق الأسف ان أجدني مضطراً لأن أصرح ، اثر بعثة دراسة قمت بها مؤخراً الى فيتنام وكمبوديا ، أن طموحاتها الرامية الى توسيع قاعدة حكومة بنوم بنه ووضع جدول زمني لانسحاب القوات الفيتنامية قد تكون وهمية . وكما قال أحد جنود المشاة ذات مرة انظر دائما أولاً الى ما يجرى على الأرض أمام عينيك . والذي يجرى في كمبوديا أن الحكومة التي يحميها ويساعدها الفيتناميون ، حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، تكتسب خبرة متزايدة وتدعم سلطتها ونفوذها " .

(واصل كلمته بالفرنسية)

وقال السيد سوانك ، عندما تحدث عن سيهانوك

(وتكلم بالانكليزية)

" والحقيقة أن أحدا ممن تحدث اليهم على انفراد لم ير لسهبانوك مكانا

في كمبوديا " .

(واصل كلمته بالفرنسية)

وعندما أشار الى العملية الجارية لنهضة الأمة الكمبوتشية ، صرح ذلك السفير

الأمريكي السابق بقوله :

(وتكلم بالانكليزية)

" ان كمبوديا ، وقد بدأت من الصفر تقريبا ، حققت نهضة تثير الدهشة

والاعجاب . فقد ازداد انتاج الأرز الى درجة تشير الى امكان تحقيق الاكتفاء

الذاتي خلال عام أو عامين أو ثلاثة ، كما أن الصناعة بدأت تقف على قدميها

ببطء . ويوجد الآن ١٦ مليون تلميذ في المدارس الابتدائية التي لم يكن فيها

تلميذ واحد من قبل . وأعيد فتح المستشفيات وأعيدت الرعاية الطبية . ورغم

أنها ما زالت غير كافية ، فانها تحسنت . وأعيد فتح أبواب المؤسسات الثقافية

في كمبوديا بما في ذلك معابد البوذيين ، ومعهد الفنون الجميلة ، ومعهد

الموسيقى ، وأعيد تنظيم فرقة الباليه ، ومتحف القصر الملكي ومتحف الاثار

القديمة . كما أن بنوم بنه التي لم يكن فيها عندما دخلها الفيتناميون الاقل

من ١٠٠ فرد ، قد بلغ تعداد سكانها اليوم ٥٠٠ نسمة ، كما أن تعداد

سكان البلاد ارتفع فعاد الى ما كان عليه قبل عهد بول بوت ، ان بلغ ٧ ملايين

نسمة . ان هذا الميلاء الجديد لشاهد على مرونة شعب كمبوتشيا وقدرته على

التكيف " .

(السيد فونفساى ، جمهورية
لا و الديمقراطية الشعبية)

وتعتبر المنجزات العظيمة التي أشرنا إليها توا ، دليلا ساطعا على صــــــــــــــــــــواب السياسات الداخلية والخارجية التي تتبعها جمهورية كمبوتشيا الشعبية الديمقراطية منذ انشائها . وهي أيضا شهادة على ما يتحلى به شعب كمبوتشيا الشهيد من تصميم وتضحية بالنفس في قيامه بالمهمة الضخمة لتضميد جراح حرب العدوان الأجنبي ، والابادة التي مارسها نظام بول بوت ، والقيام بأعباء مهمة اعادة البناء الوطني .

ولا شك أن الشعب الكمبوتشي وحكومته الثورية الشعبية يشعران بالامتنان العميق للمساعدة والتأييد المعنوي والسياسي بجميع أشكاله من قبل البلدان الاشتراكية وخاصة جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية لا و الديمقراطية الشعبية والاتحاد السوفياتي والدول الصديقة المحبة للسلام والعدل في العالم ومختلف المنظمات الدولية التي قدمت اليهما المساعدة في تلك العملية طويلة الأمد لاعادة البناء والانتعاش الوطني .

وتنتهج حكومة جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية في مجال السياسة الخارجية ، سياسة متماسكة تنبني على السلم والاستقلال والصداقة وعدم الانحياز . فهذا البلد وهو في طريقه الى الانتعاش ، وشعبه الباسل ، لا يطمح ان الا الى في العيش في سلام وتفاهم مع جميع بلدان العالم وخاصة البلدان المجاورة في جنوب شرقي آسيا . الا أن الطموحات المشروعة للشعب الكمبوتشي قد ضحي بها حتى الآن - للأسف - على مذبح السياسة المشؤومة الرامية الى التوسع والسيطرة التي تنتهجها بكين بالتواطؤ الجرامي واللااخلاقي مع الامبرياليين الامريكين وبعض اصد قائهم وحلفائهم .

تلك هي حقائق كمبوتشيا وهي ملموسة وحية ولا يمكن لأحد ألا يتعرف عليها . فلا ينبغي لأحد أن يسبب المتاعب لذلك الشعب الشهيد الذي أنقذ من مذبحه بول بوت أو يقذفه بالحجارة أو يتدخل في شؤونه الداخلية . ويجب أن نتنبه لآية محاولة اجرامية ترمي الى اعادة عصابة الابادة مرة أخرى الى أرض كمبوتشيا المقدسة ، لكي تضــــع نظريتها في الابادة والافناء موضع التطبيق مجددا . ولا شك أن فن الحكم كما قال سان جوست ، " لا ينتج الا الوحوش " .

لقد آن الأوان للتوقف عن اللف والدوران . ولنقلها صراحة ، فالخيار واضح ، وهو خيار بين النور والظلام : فاما البقاء واعادة بناء الشعب والحضارة الانجكورية والسـلام والاستقرار في المنطقة ، واما المذبحة وابادة الشعب واستمرار مناخ التوتر والافتقار السـامن الأمن في جنوب شرقي آسيا . ويهدف مشروع القرار A/38/L.2 المقدم من الدول الاعضاء فسي رابطة أم جنوب شرقي آسيا الى تحقيق الهدف الثاني بلا رحمة .

وفيما يخص وفد بلادي ، نعتقد بأن مشروع القرار هذا ، مثل قرارات السنوات السابقة ، سيؤدي بالأمم المتحدة الى انتهاك صارخ لميثاقها حيث يمثل تدخلا في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة ذات سيادة ، منع ممثلوها الشرعيون من الاشتراك في تلك المناقشات بصورة غير قانونية .

ويعتقد وفد بلادي اعتقادا راسخا بأن اكر المقررات التي يمكن للجمعية العامة أن تتخذها بواقعية وحكمة هو أن تمتنع عن معارضة الاتجاه الذي بدأ يتضح بجلاء متزايد منذ عقد مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز في آذار/مارس الماضي بنيودلهي وأعني به الاتجاه الى الحوار بين بلدان الهند الصينية والدول الأعضاء في رابطة أم جنوب شرقي آسيا . والأجدر بالجمعية العامة أن تساهم بصورة ايجابية في اجراء ذلك الحوار . وستكون الفرصة متاحة لوفد بلادي لتناول هذه المشكلة بصورة أكثر تفصيلا عندما تنظر الجمعية - خلال اسبوعين - البند ٣٧ من جدول الاعمال والمعنون ، " مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا " .

السيد لوهيا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لقد شهدنا خلال الأعوام القليلة الماضية انبعاثا يدعوا الى الأسف لظاهرة استشرت على نطاق عالمي . واعني بها اتجاه البلدان في الآونة الاخيرة الى التجاهل التام لبياء سيادة واستقلال الدول الاخرى وارتكاب اعمال العدوان والسافر والتدخل . ومن المؤسف حقا ان نلاحظ أن بعض الدول المثلة في هذه الجمعية العامة تسين الى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة

غير عابئة . ويعتبر استخدام القوة الاقتصادية والعسكرية الأكثر تفوقا لغزو المهلـدان الصغيرة بهدف انشاء مناطق نفوذ ، من الامور التي تشير قلقا عميقا لبابوا غينيا الجديدة . والسؤال الواضح على ذلك غزو فييت نام لكبوتشيا في أواخر عام ١٩٧٨ واقامة نظام عيـل هناك . لقد عانى الشعب الكبوتشي كثيرا ، وقتل الآلاف وهرب آخرون الى البلدان المجاورة بحثا عن المأوى .

ولقد نادت بابوا غينيا الجديدة والدول الاعضاء في رابطة أم جنوب شرقي آسيا وغالبية الدول في هذه المنظمة بتسوية تفاوضية لمسألة كبوتشيا ، على النحو الذي دعا اليه اعلان ١٩٨١ ، ووفقا للمهدف الرئيسي لذلك الاعلان ، نعتقد أنه يمكن التوصل الى تسوية دائمة وعادلة لمسألة كبوتشيا اذا ما بدأنا أولا بتنفيذ المبدأين الاساسيين . وهمـ انسحاب جميع القوات الاجنبية من كبوتشيا والاعتراف بحق الشعب الكبوتشي في تقرير مصيره ، كما نعتقد ايضا أن مثل تلك التسوية يجب أن تأخذ الشواغل الامنية المشروعة لبلدان المنطقة في الاعتبار ، وتتضمن التزاما من جانب جميع الدول بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكبوتشيا . ولقد ادى اصرار فييت نام على رفض تلك النداءات الى تشكيل حكومة كبوتشيا الديمقراطية الائتلافية مؤخرا ، ونحن نعتبر ان ذلك التطور خطوة ايجابية ومن ثم نتمهد بتأييد الدول الاعضاء في رابطة أم جنوب شرقي آسيا في الترحيب بتشكيل الحكومة الائتلافية لكبوتشيا الديمقراطية .

كما تؤيد بابوا غينيا الجديدة تأييدا كاملا المشاعر التي أعرب عنها في البيـدان المشترك الصادر عن وزراء خارجية أعضاء رابطة أم جنوب شرقي آسيا في الشهر الماضي والذي يدعو الى استقلال كبوتشيا طبقا لما يلي :

" ٤ - وعلاوة على ذلك ، فانه بعد انسحاب الكامل للقوات الأجنبية

من كبوتشيا ، يجب تمكين الشعب الكبوتشي من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير من خلال انتخابات تجرى تحت اشراف دولي ، يشارك فيها جميع الكبوتشيين ، وينبغي تشجيع جميع الفئات السياسية في كبوتشيا على العمل من اجل تحقيق المهدف المتمثل في المصالحة الوطنية " . (A/38/441 ، الفقرة ٤) .

على مدى أربعة أعوام متعاقبة ، دعت الجمعية العامة مرارا وتكرارا الى انسحاب كافة القوات الأجنبية من كمبوتشيا ، واحترام سيادة واستقلال كمبوتشيا وسلامتها الإقليمية ، وممارسة شعبها بحرية لحق تقرير المصير . ويؤسفنا أن نقول أن البلد الذي يعتبر المتسبب الأساسي في مشكلة كمبوتشيا رفض بصراحة قبول رغبات أغلبية أعضاء هذا المحفل الموقر الذي يشترك هذا البلد في عضويته . وبدلا من الاستجابة لتلك النداءات المتكررة بالانسحاب ، مازال يحتفظ بقواته هناك . ولذلك ، فيينا نحاط علما باعتزام فييت نام المعلن لسحب جزء من قواتها ، نود أن نؤكد من جديد قناعتنا الراسخة بأن الانسحاب الكامل لكل القوات الأجنبية من كمبوتشيا هو الخطوة الرئيسية الأولى نحو تحقيق تسوية سياسية شاملة .

والى جانب المشاكل الأمنية والسياسية التي أثيرت ، ترتبت على الغزو الفيتنامي ويلات عانى منها شعب كمبوتشيا يعجز عن وصفها . وقد تسبب ذلك في مشاكل ضخمة داخل كمبوتشيا وبين الدول المجاورة لها في المنطقة . فقد هربت أعداد كبيرة من الكمبوتشيين الى منطقة الحدود بين تايلند وكمبوتشيا بحثا عن الغذاء والمأوى والأمان . وفي هذا الصدد ، تود حكومتي مرة أخرى أن تعرب عن تقديرها لتلك الدول الأعضاء والمنظمات الدولية التي قدمت المساعدات لشعب كمبوتشيا . ونحن نؤمن بإمكان تسوية الوجه الانساني لمشكلة كمبوتشيا اذا تمكنا ، في المقام الأول ، من التوصل الى تسوية سياسية شاملة .

وتود حكومتي أن تسجل شكرها الخالص وتقديرها العميق للأمين العام لمساعدته الحميدة ، وتقديره حول هذا الموضوع الهام ، وصفة خاصة لجهوده الدؤوبة الرامية الى التوفيق بين جميع الأطراف المعنية على مائدة المفاوضات . ومع ذلك نلاحظ بخيبة أمل ، اننا لم نحرز أى تقدم يذكر حتى الآن ، فما زالت هناك خلافات كبيرة بين مواقف الأطراف المعنية . ونحن نوافق تماما على المشاعر التي أبدتها الأمين العام حين قال ان :

"استمرار الاخفاق في احراز تقدم ملموس لتحقيق هذا الهدف لــــن يكون من شأنه سوى زيادة التوتر وجعل الحالة تشتت تدهورا". (A/38/513، ص ٤) وأخيرا وليس آخرا، يسر وفد بلادى بصفة خاصة ان يرى كمبوتشيا الديمقراطية تأخذ مكانها الصحيح في هذا المحفل الموقر ممثلة في الحكومة الائتلافية التي يرأسها نوردوم سيهانوك.

السيد سارى (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان المناقشة

العامة بشأن الوضع في كمبوتشيا تعتبر دليلا آخر على قلق المجتمع الدولي الذي يــــذل كل الجهود لايجاد حل عادل ودائم للمشكلة منذ بدأ هذا الصراع. ونذكر أن احدى النتائج الملموسة لتلك الجهود كانت عقد المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا تحت رعاية الأمم المتحدة في تموز/ يولييه بمدينة نيويورك.

وقد حدد ذلك المؤتمر، الذي عقدت عليه آمال كبيرة، الشروط التالية كعناصر أساسية للتوصل الى تسوية دائمة لمشكلة كمبوتشيا : أولا : انسحاب كافة القوات الأجنبية من كمبوتشيا، ثانيا : استعادة استقلال وسيادة ووحدة أراضي كمبوتشيا والحفاظ عليها، ثالثا : التزام جميع البلدان بعدم التدخل بأي شكل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا، رابعا : اقامة منطقة سلم وحرية وحياد في المنطقة متى تم حل المشكلة.

وقد أكدت الجمعية العامة من جديد في قرارها ٦ (د - ٣٧) في ٢٨ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٢ في دورتها السابعة والثلاثين، تصميمها على العمل من أجل تطبيق المبادئ الأربعة التي اعتمدها في قرارها ٥ (د - ٣٦) في ٢١ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨١، بهدف التوصل الى حل نهائي عادل ودائم لمشكلة كمبوتشيا من كافة جوانبها.

ولأسف، وبالرغم من أنه بيد وأن روح التفاهم تتغلب على المواقف الراضية والمتشددة لمختلف الأطراف، لم تتحقق الشروط المشار اليها واللازمة للتوصل الى حل نهائي لهذه الحالة.

وفي كلمته التي ألقاها في الجمعية العامة في ٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٣ ،
قال السيد نياسي وزير خارجية السنغال :

" وفي كيمبوتشيا ، لم تثمر المبادرات الرامية الى بدء الحوار . ان مازال
أحد الأطراف رافضا للوساطة التي تقوم بها اللجنة المخصصة في الأمم المتحدة .
ومما لا شك فيه ان الفكرة التي يطرحها هذا الطرف باقامة منطقة سلم في منطقة
جنوب شرقي آسيا فكرة جديدة بالتقدير الا أن ذلك الهدف لا يمكن أن يتحقق
الا متى مكن شعب كيمبوتشيا من ممارسة حقه في تقرير مستقبله الخاص به بحرية .
وهنا ، كما هي الحال بالنسبة الى المناطق الأخرى ، يتمثل الشاغل
الرئيسي لبلادي - التي عهد اليها برئاسة اللجنة المخصصة للأمم المتحدة
بشأن كيمبوتشيا - في تقديم اسهام ايجابي نحو توفير الظروف اللازمة لاستعادة
السلم والأمن في ذلك الجزء من العالم . وهذا يتطلب ، بالطبع ، اشتراك جميع
الأطراف المعنية في جهود اللجنة ، في اطار المبادئ التي تستند منها اللجنة
تفويضها " . (A/38/PV.22 ، ص ٧٧)

وترى السنغال أن مسألة كيمبوتشيا متعلقة في جوهرها بمبدأ قانوني من مبادئ
العلاقات الدولية . فالأحداث التي ساهمت في خلق هذا الوضع ، نشأت عن عدم
الامتثال لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وبمبدأ احترام السلامة
الاقليمية والاستقلال السياسي للدول الأخرى ، وبمبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات
الدولية طبقا لما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة .

ويعتبر مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية من المبادئ ذات الأهمية
القوى بالنسبة لبقاء البشرية في هذه الفترة من التأزم العميق التي يحزنني أن أقول
ان المجتمع الدولي يمر بها حاليا .

هالتالي ، وكما قال وفد السنغال في المناقشة العامة في العام الماضي بشأن
نفس البند ، فان بلدي لا يمكن أن يقر تدخل الجيوش الأجنبية في بلد دون موافقة
السلطات الشرعية لذلك البلد مهما كانت المبررات التي تدعي كمبرر لذلك التدخل ،
والحالة الماثلة أمامنا تمثل تعمد استخدام القوة ضد الاستقلال السياسي ووحدة أراضي
دولة ذات سيادة ، هي كموتشيا . وهذا التدخل المسلح لا يتنافى مع مبادئ وأهداف
ميثاق الأمم المتحدة فحسب ، بل انه يمكن ، اذا ما أُجيز وأضيف عليه الشرعية ، أن يشكل
سابقة من شأنها أن تعرض للخطر الأمن في العالم بصفة عامة ، وأمن البلدان الصغيرة
بصفة خاصة .

ويؤيد وفد السنغال اداة التدخل الأجنبي في كمبوتشيا ، لكنه يود مرة أخرى أن يؤكد أن هذا الموقف ليس موجها ضد أي بلد من البلدان وأنه ناشئ عن قيام دبلوماسية السنغال على أساس المبادئ الصريحة كاحترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول التي ينبغي لها أن تقرر مصيرها بحرية .

والسنغال عازم على دعم شعب كمبوتشيا بكامله ويؤيد كافة الجهود للتوصل الى وسائل وطرق للتغلب على الجمود الحالي وتحقيق حل سياسي عادل ومشرف للنزاع . وفي هذا الصدد ينبغي للجمعية العامة أن تبذل قصارى جهدها من أجل التوصل الى نهج يضع الأطراف المختلفة لهذا النزاع حول مائدة المفاوضات تمشيا مع المبادئ التي تم تحديدها وقبولها من قبل المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا . وحتى يتحقق ذلك ، يمكن للجمعية العامة أن تقوم ، ضمن أمور أخرى ، بالاستخدام الحكيم لبعض الاشارات ، رغم أنها غير كافية ، الصادرة من الطرفين مثل : المسلك الذي اعتمده الاجتماع السادس لوزراء خارجية الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا الذي عقد في بانجكوك في يومي ٢٤ و ٢٥ حزيران /يونيه ١٩٨٣ ؛ و اعلان حكومة فييت نام عن نيتها في سحب قواتها من كمبوتشيا ؛ وفوق كل شيء ، تشكيل حكومة الائتلاف برئاسة الأمير نوردم سيهانوك ، الذي سعد وفد بلادي بالترحيب به هنا ، والذي يحاول أن يجمع ويوحد بين جميع عناصر الشعب الكمبوتشي في السعي للتوصل الى حل عادل ومشرف لهذا النزاع ؛ و اعلان النقاط الخمس لحكومة الصين .

ان وفدي يود أن يشيد بجهود الأمين العام الدؤوبة للتوصل الى حل مرض للمسألة الكمبوتشية . وقد أسهمت المبادرات الناجحة التي قام بها ، في هذا الصدد ، هذا العام قد أسهمت الى حد كبير في تحسين التفاهم بين الأطراف المعنية بمسألة كمبوتشيا .

ولم تدخر اللجنة المختصة المعنية بكمبوتشيا التي تتشرف بلادي برئاستها جهدا ، منذ انشائها ، لاثارة الادراك لدى الرأي العام ولدى حكومات كل الدول ، وخاصة تلك التي لها نفوذ مباشر في هذه المسألة ، وتأمين تأييدها لجهود الأمم المتحدة في السعي للتوصل الى حل لهذه المسألة التي يمكن أن تؤثر على السلم والأمن الدوليين .

وفي هذا السياق ، ينبغي أن ننظر الى الزيارات التي قامت بها اللجنة المخصصة ، لواشنطن وطوكيو وبكين وبانجكوك ولندن تمشيا مع الولاية التي أنيطت بها في القرار ١ (أولا) الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا . وخلال هذه الزيارات ، أجرت اللجنة المخصصة مشاورات مفصلة مع الحكومات المعنية بشأن الحالة في كمبوتشيا ، مع مراعاة الأحداث الجديدة الأساسية التي وقعت منذ اعتماد الجمعية العامة للقرار ٦/٣٧ . وأكدت أيضا على أن التسوية العادلة والدائمة للمشكلة الكمبوتشية يجب أن تبنى على أساس مبادئ انسحاب كافة القوات الأجنبية من كمبوتشيا ، وحق الشعب الكمبوتشي في أن يقرر مستقبله بحرية مع مراعاة المشاغل الأمنية المشروعة لدول المنطقة .

وستواصل اللجنة المخصصة جهودها وفقا للولاية التي أنيطت بها من الجمعية العامة لمساعدة المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا في البحث عن تسوية سياسية شاملة لمسألة كمبوتشيا .

وختاما أود أن أسترعي انتباه هذه الجمعية الى الفقرتين ٣٠ و ٣١ من تقرير اللجنة المخصصة الذي صدر مؤخرا وقد ذكر التقرير ما يلي :

" تود اللجنة المخصصة أن تناشد الدول الأعضاء التي لم تشارك في المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، أن تتعاون بأية طريقة مناسبة في الجهود من أجل تحقيق الأهداف المحددة في اعلان المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا وفي قرارات الأمم المتحدة بشأن كمبوتشيا . كما تناشد أيضا جميع الأطراف المعنية مواصلة عملية الحوار وأن تدرس الخطوات للتغلب على العقبات في سبيل التسوية السياسية الشاملة . واللجنة تأمل أنه لتيسير هذه العملية ستحجم كل الأطراف المعنية عن أي عمل أو تدبير يمكن أن يزيد من تعقيد الوضع في كمبوتشيا ويعرض للخطر فرص التوصل الى تسوية عادلة وسلمية لهذه المشكلة " . (A/CONF.109/7 ، الفقرة ٣)

وتمشيا مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ، ولصالح مصداقية منظماتنا ، فإن الجمعية يجب في هذه الدورة أن توجد الظروف التي يمكن أن تحقق اليقظة الدولية التي ستؤدي في النهاية الى حل المشكلة الكمبوتشية .

السيد مانولاتوس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يشرفني أن أتحدث باسم الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي . لقد تم غزو كمبوتشيا منذ خمسة أعوام ومازالت مختلفة من جانب قوات فييت نام ، التي قامت بكبت جميع أنواع المقاومة كما هاجمت مخيمات اللاجئين والأشخاص المشردين بتواتر وكثافة متزايدة . وموقف الدول العشر في مواجهة النظام الذي سبق الغزو الفيتنامي معروف للجميع ومتسق . ان أهوال الدمار والفظائع التي ارتكبها نظام طغمة بول بوت البغيض لمدة ثلاثة أعوام ونصف مازالت وصمة في التاريخ الحديث . وتعيد الدول العشر تأكيد بغضنا لذلك النظام ، وهي على ثقة من أنه لو حصل شعب كمبوتشيا على فرصة الانتخابات الحرة ، لرفض بشكل حاسم نظام الخمير الحمر . ومع ذلك ، فهذا لا يجبر بأي حال الغزو اللاحق واستمرار احتلال كمبوتشيا من قبل دولة أجنبية .

ان القرارات السابقة التي صدرت بالأغلبية الساحقة في هذه الجمعية قد طالبت بانسحاب القوات الفيتنامية ، واعترفت بحق شعب كمبوتشيا في تقرير مصيره ، وبالالتزام جميع الدول بآلا تتدخل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا . وقد فشلت جميع الجهود الرامية الى وضع حد لهذا الاحتلال ، وما ينجم عنه بالنسبة للحاضر والمستقبل بسبب رفض فييت نام الامتثال لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

ان الطريق المسدود الذي وصلت اليه الأمور في كمبوتشيا مازال يثير قلقا عميقا لدى الدول العشر فيما يخص هذه الدولة الممزقة . ولقد انقضى عام آخر ، دوت تحقيق تقدم ملموس نحو التوصل الى حل سياسي دائم وسلمي وعادل يمكن أن يضع حدا للصلاب والآلام التي يعانيها شعب كمبوتشيا . فلمدة خمس سنوات تقريبا فان النظام في بنوم بنه قد أيدته ، ومازال يعتمد اعتمادا كاملا على ، دولة مجاورة هي فييت نام . والدول العشر تعلق وزنا كبيرا على الحفاظ على الشعب الكمبوتشي واحترام هويته* .

* عاد الرئيس الى شغل مقعد الرئاسة .

ان عدم امثال فييت نام للمبادئ الدولية الأساسية في كمبوتشيا لا يزال مصدر قلق عميق للمجتمع الدولي وبلدان تلك المنطقة بصفة خاصة . وتفيد الدول العشر بصفة عامة النهج الاقليمية التي من قبيل ما تنتهجه بلدان رابطة ام جنوب شرقي آسيا وتود أن تهنيء بلدان الرابطة على مبادراتها لعقد المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا وتعتبر ان الاعلان الذي اعتمده المؤتمر والذي نتفق مع المبادئ الواردة فيه يشكل اساسا طيبا لتسوية سياسية حقيقية . ويشاطر الاتحاد الاقتصادي الاوروبي بلدان رابطة ام جنوب شرقي آسيا قلقها ويأسف لأن جهودها الدؤوبة لايجاد حل لقضية كمبوتشيا قد عرقلت حتى الآن نتيجة لرفض فييت نام قبول قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

وقد لاحظت الدول العشر الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي بالتقدير تقرير اللجنة المخصصة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا . وتود الدول العشر ان ترحب بتقرير الأمين العام وتصميمه الذي اعرب عنه في التقرير على الاستمرار في القيام بمساعيه الحميدة في السعي الى حل سلمي ينبني على المبادئ الأساسية للميثاق . وتعتبر الدول العشر اقامة حكومة ائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية برئاسة الأمير نورودوم سيهانوك ، خطوة هامة .

ولا يزال الشرط الأساسي والرئيسي للتوصل لأي حل دائم وعادل لمسألة كمبوتشيا الانسحاب الكامل للقوات الفيتنامية . وينبغي اتخاذ تدابير فعالة لضمان عدم قيام اي مجموعة مسلحة بالاستيلاء على السلطة بالقوة أو استخدام التهديد باستعمال القوة لتخويف شعب كمبوتشيا وحرمانه بذلك من حقوقه في السيادة وممارسة حرية اختياره في تقرير مستقبله . وكما ذكرت الدول العشر مرارا ، على شعب كمبوتشيا أن يحدد من تكون حكومته الجديدة التي ستأتي بها الانتخابات الحرة .

وتود الدول العشر ان تعرب ، بصفة عامة ، عن عميق قلقها ازاء النتائج الخطيرة التي تترتب على عمليات الغزو في مختلف انحاء العالم . وهي تبدي

استعدادها ، بصفة خاصة فيما يتعلق بكمبوتشيا التي تعرضت للغزو ، لدعم أي مبادرة تهدف الى اقامة حكومة ديمقراطية في كمبوتشيا محايدة ومستقلة وذات علاقات ودية مع كل دول المنطقة . كما تكرر الدول العشر ايضا اقتناعها بأن مثل هذه التسوية ينبغي ان تأخذ في الاعتبار المشاغل الامنية المشروعة لدول المنطقة بما فيها فييت نام . ومن أجل ذلك ، تنظر نظرة ايجابية للبيان المشترك لوزراء خارجية بلدان رابطة أم جنوب شرقي آسيا ، المعنون " نداء " من أجل استقلال كمبوتشيا" ، الذي صدر في جاكارتا في ٢١ ايلول / سبتمبر ١٩٨٣ والوارد في الوثيقة A/38/441 ، وبالنسبة للجانب الانساني لهذه المسألة ، تنظر الدول العشر بارتياح عميق الى الجهود التي اضطلعت بها خلال العام الماضي بلدان ومنظمات دولية لتوفير الدعم الانساني لشعب كمبوتشيا . ولقد خففت الاستجابة العامة المستمرة من المجتمع الدولي الى حد ما من مشكلة نقص الغذاء .

وفي الوقت ذاته ، تواصل حكومة تايلند ، في منطقة الحدود ، ابداء سخائها باستيعاب اعداد كبيرة من اللاجئين الكمبوتشيين الذين نزحوا الى هذه المنطقة ، بالرغم من الصعوبات التي نجمت عن ذلك بالنسبة لتايلند . ويتابع الاتحاد الاقتصادي الاوروبي مشكلة اللاجئين في المنطقة بقلق عميق . ومع ذلك ، لاحظت الدول العشر بارتياح ان تمويل البرامج في منطقة الحدود مستمر . وهي تود ان تنوه بالمعونة التي تضطلع بها المؤسسات الدولية والوكالات الطوعية . وسيواصل الاتحاد الاقتصادي الاوروبي المساعدة في عمليات الاغاثة في المنطقة طالما كانت هناك حاجة لذلك .

ولأختتم كلامي بقولي ان الدول العشر ستؤيد مرة أخرى مشروع القرار الذي تقدمت به بلدان رابطة أم جنوب شرقي آسيا ، مثلما أيدت قرارات الدورات الرابعة والثلاثين ، والخامسة والثلاثين ، والسادسة والثلاثين ، والسابعة والثلاثين للجمعية العامة .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥

A/38/PV.35

72